المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي

2021

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

Palestine Deposit Insurance Corporation

هاتف: ٢٩٧٧٠٥٠ ٢ ٩٧٠+
فاكس: ٢٩٧٧٠٥٢ ٢ ٩٧٠+
ص.ب: ٦٢٦ رام الله – فلسطين

Tel: +970 2 2977050
Fax: +970 2 2977052
P.O.BOX: 626 Ramallah - Palestine

www.pdic.ps

info@pdic.ps

المحتويات

قائمة المصطلحات 5
الرؤية والرسالة..... 7
مجلس الإدارة 8
الهيكل التنظيمي..... 13
اللجان 14
كلمة رئيس مجلس الإدارة 15
كلمة المدير العام..... 16

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية..... 18
مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني..... 19
مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني..... 22

الفصل الثاني: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في فلسطين 36
نظام ضمان الودائع في فلسطين..... 37
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع..... 38
نشأة المؤسسة..... 38
إدارة المؤسسة 38
حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة..... 42
العضوية..... 42
رسوم الاشتراك..... 42
تعويض المودِعين..... 42
التصفية..... 43
إدارة الاحتياطي..... 43

الفصل الثالث: إنجازات وأنشطة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2021..... 44

الفصل الرابع: القوائم المالية 48
تقرير مدقق الحساب المستقل..... 49
قائمة المركز المالي 51
قائمة الدخل و الدخل الشامل 52
قائمة التغيرات في حقوق الملكية 53
قائمة التدفقات النقدية..... 54
إيضاحات حول القوائم المالية..... 55

الجداول

جدول (1): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسبة النمو للفترة (2020-2021)..... 32
جدول(2): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة ونسبة النمو للفترة(2020-2021) 24
جدول (3): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للأعوام (2013-2021) 24
جدول (4): أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء للفترة (2019-2021)..... 29
جدول (5): البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2021..... 30
جدول (6): توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافيا حسب المنطقة 31
جدول (7): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودِعين في البنوك الأعضاء للفترة (2014-2021)..... 34
جدول(8): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل 47

الاشكال

شكل(1): إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2021)..... 19
شكل(2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2021)..... 20
شكل(3): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2021) 21
شكل(4): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2021)..... 21
شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2021) 22
شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2020-2021)..... 23
شكل(7): مقارنة نسبة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية..... 25
شكل(8): مقارنة نسبة عدد المودِعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية 25
شكل(9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2009-2021)..... 27
شكل(10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2021 28
شكل(11): التغير في إجمالي الموجودات والمطلوبات العاملة في فلسطين للفترة (2019-2021)..... 29
شكل(12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2021 31
شكل(13): ودائع العملاء الخاضعة للقانون 32
شكل(14): شبكة الأمان المالي في فلسطين..... 37
شكل(15): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين 42

قائمة المصطلحات

البنوك الأعضاء:

البنوك الفلسطينية وفروع البنوك الوافدة العاملة في فلسطين، المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت هذه البنوك تجارية أم إسلامية.

المجلس :

مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء لكل العملات باستثناء:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها، وودائع سلطة النقد الفلسطينية، وودائع ما بين الأعضاء.
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.
- ودائع مدققي حسابات العضو و/ أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- ودائع الاستثمار المقيّد وفق ما يحدده المجلس.
- ودائع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، وإيداعات شركات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

الودائع الخاضعة للتعويض الفوري:

مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لكل مودِع لدى البنك الواحد وبسقف 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى)، والتي تستحق التعويض في حال تصفية البنك العضو.

الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تساوي أو تقل قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

سقف التعويض:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويضٍ فوري للمودِع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيتُه ويساوي 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

مؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، مقرّها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي، وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع الأعضاء في الهيئة (92) عضواً و(9) مؤسسات تابعة و(17) شريكاً.

المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع:

مبادئ أساسية صادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية وعددُها (16) مبدأً أساسياً، تُستخدم كإطار يدعم الممارسات الفعالة لضامني الودائع.

نشأة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

أنشئت المؤسسة بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013، والذي تم إقراره من قبل سيادة الرئيس بتاريخ 29/5/2013، وتتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والاداري.

الرؤية

الارتقاء إلى مستوى ريادي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي.

الرسالة

تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الفلسطيني وتشجيع الادخار، وتوفير الحماية لأموال المودِعين لدى البنوك الأعضاء.

القيم الجوهرية

- المصداقية والشفافية: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
- ترسيخ روح الانتماء: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- العمل بمهنية عالية وتميُّز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وتطبيق أفضل المهارات والمعرفة والخبرات المتاحة.
- العمل بروح الفريق: العمل كفريق واحد بروح عالية، والمحافظة على خطوط الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
- التدريب المستمر: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

الأهداف

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.
- رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.
- بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لتأمين حماية حقوق المودِعين لدى البنوك الأعضاء.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات.

مجلس الإدارة

معالي د. فراس ملحم

محافظ سلطة النقد الفلسطينية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

عين الدكتور فراس ملحم محافظاً لسلطة النقد بمرسوم رئاسي بتاريخ 3/1/2021، ويترأس مجلس إدارة كل من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والمعهد المصرفي الفلسطيني. وخدم ملحم قبل تعيينه محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية عضواً في مجلس إدارتها لمدة خمسة سنوات وكان مسؤولاً بمكتب التظلمات في سلطة النقد لمدة أربعة سنوات.

الدكتور فراس ملحم حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة بلجيكية عام 2004، والماجستير من جامعة بيرزيت عام 2000، والبكالوريوس من جامعة مغربية عام 1993، وهو عضو نقابة المحامين الفلسطينية.

عمل رئيساً لفريق حكم القانون (العدالة والأمن)، وكان مسؤولاً عن ملف العلاقات الاقتصادية في مكتب الرباعية لمدة تزيد عن سبع سنوات.

كما عمل الدكتور ملحم لسنواتٍ طويلةٍ امتدت لما يقارب ثمانية عشر عاماً، باحثاً ومستشاراً في عدة مشاريع في الجوانب القانونية والاقتصادية ومحاضراً في كلية القانون بجامعة بيرزيت.

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، أستاذ في كلية الحقوق والإدارة العامة، دائرة القانون، وعميد لشؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، عمل مستشاراً قانونياً للعديد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، وكان عضواً في مجالس إدارة في عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، عمل على إعداد مشاريع قوانين وأنظمة في مجالات مختلفة، شارك في زيارات علمية في جامعات عربية وإقليمية وعالمية، وشارك في عديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، وقام بالتدريس في جامعات عربية وأوروبية ومحلية.

د. محمد الأحمد
عضو

ولد في نابلس عام 1956، وحصل على درجة الدكتوراه في النظرية الاقتصادية والمالية العامة من جامعة برلين الحرة عام 1994، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة فاندربلت في الولايات المتحدة عام 1984، والبكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة بيرزيت عام 1981. يعمل أستاذا للاقتصاد في جامعة بيرزيت، وشغل فيها منصب رئيس دائرة الاقتصاد، ومديرا لبرنامج الماجستير في الاقتصاد خلال الفترة 1994-1999، وعميداً لكلية التجارة والاقتصاد في الفترة 1999-2004، ومديراً للتخطيط والتطوير عام 2005، ثم نائباً لرئيس الشؤون الإدارية والمالية في الفترة 2011-2016، كما ويعمل حالياً على تأليف كتاب عن الاقتصاد السياسي العالمي.

كان د. زاغة باحثاً زائراً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذاً زائراً في معهد الدوحة للدراسات العليا. ومن الجدير بالذكر، أن آخر عمل بحثي له ضمن فريق بحثي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع تقرير عن السكان في فلسطين حتى عام 2050. وربطته علاقات بحثية مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني) ماس)، ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد كريس ميكلسن في النرويج.

له العديد من المنشورات، وتشمل اهتماماته البحثية قضايا الاقتصاد السياسي العالمي، واللامركزية المالية، والنظام الضريبي، والإصلاحات الضريبية في الدول النامية، وقضايا جودة التعليم العالي والأداء المؤسسي، وقضايا الفقر واللامساواة، كما وقدم العديد من الاستشارات لمؤسسات من القطاعين العام والخاص في فلسطين.

د. عادل زاغه
عضو

الفاضلة رولا شنار

عضو

تمتلك شنار أكثر من عشرين عاماً في قطاع التنمية الدولية، إدارة المشاريع، تنمية القطاع الخاص، الريادة وإدارة المانحين في القطاع الاقتصادي. فقد تولت العديد من المناصب القيادية في فلسطين، الشرق الأوسط وشمال افريقيا والولايات المتحدة الامريكية.

فقبل أن تكون مؤسس ومدير شركة فورورد للاستشارات التجارية، عملت رولا كمدير برامج في مؤسسة التعاون في فلسطين وقبل ذلك كمدير اقليمي لمؤسسة صلتك في قطر لدعم النمو الاقتصادي والريادة، حيث غطت مسؤولياتها أكثر من 15 دولة عربية لمواجهة البطالة من خلال رسم السياسات وتصميم برامج لتشغيل الشباب والنهوض بالمجتمعات والاقتصادات العربية.

عملت كمستشارة لتنمية القطاع الخاص ومدير دائرة شؤون المانحين في وزارة الاقتصاد الوطني - فلسطين، حيث نظمت علاقة الوزارة مع المانحين وساهمت في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لدعم القطاع الخاص، كما وقادت أكثر من فريق عمل مع عدة مانحين، وعملت على ملفات اقتصادية منها: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتحسين البيئة الاقتصادية وتطوير دور القطاع الخاص.

وكريادية في عالم الطاقة المتجددة، شاركت الشنار في تأسيس شركة فلسطينية أصبحت رائدة في مجال الطاقة البديلة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، عملت رولا في أكثر من شركة في مجال البتروكيماويات، فقبل رجوعها للوطن في عام 2010 سميت رولا مديراً لمشروع في شركة داو للكيماويات للعديد من محطات الكيماويات في كاليفورنيا وميشيغان وتكساس وكندا.

تحمل الفاضلة شنار شهادة ماجستير في الأعمال الدولية من جامعة سانت توماس في هيوستن - تكساس، وبكالوريوس في ادارة انظمة المعلومات من جامعة هيوستن في تكساس.

تم دعوة شنار لتمثل فلسطين كمتحدثة في مجالات الإبداع والاقتصاد والتشغيل في مؤتمرات ومحافل دولية عديدة في أوروبا وأمريكا والخليج العربي.

ومن الجدير بالذكر، بأنها قد انضمت كعضو في مجلس أمناء في جامعة النجاح الوطنية، وعضو في مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في عام 2019.

السيد طارق المصري

عضو

تقلّد السيد المصري عدة مناصب في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهو يشغل حالياً منصب مراقب الشركات في الوزارة، وكان في الفترة 2014-2018 يشغل منصب مدير عام تسجيل الشركات، وقبل ذلك شغل منصب مستشارا لوزير الاقتصاد الوطني.

السيد المصري كان عضواً لدى أكثر من مؤسسة وطنية مثل: المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، والمجلس الأعلى للخطوط الجوية الفلسطينية، والمعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب. وكان مقرراً لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، كما ويشغل أيضاً منصب نائب رئيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

يحمل السيد المصري شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية منذ عام 1995.

السيد أحمد الصباح
عضو

شغل السيد الصباح عدة مناصب في وزارة المالية، ويشغل منذ العام 2013 منصب المحاسب العام للوزارة، بالإضافة إلى مدير عام دائرة الممتلكات الحكومية. وفي الفترة بين 2007 و2008 عمل مديراً عاماً للحسابات العامة، وقبل ذلك وفي عام 2003 وحتى عام 2007 كان مديراً عاماً للخزينة، وفي السنوات التي سبقتها شغل منصب مدير عام المدفوعات في وزارة المالية.

السيد الصباح عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة وطنية، فهو عضو مجلس إدارة في مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، وعضو مجلس إدارة في المجلس الأعلى للدفاع المدني، وكذلك في شركة النقل الوطنية للكهرباء.

يحمل السيد أحمد شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت منذ عام 2007.

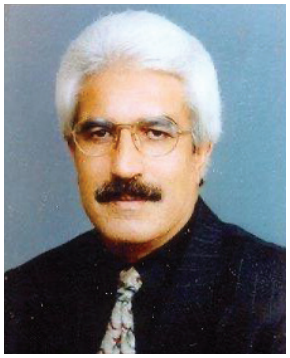

د. غازي مصلح
عضو

شغل د. مصلح عدة مناصب، ففي الفترة 1981-1989 شغل منصب مدير البنك العربي - فرع صويلح في المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثم عمل مساعداً للمدير العام لدى بنك الاستثمار العربي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 1992-1998، كما وتقلد منصب مدير عام بنك الدوحة في الباكستان في الفترة 1998-1999. إضافة إلى عمله نائباً للمدير العام وقائماً بأعمال المدير العام في بنك فلسطين الدولي للفترة 1999-2002، ومن ثم تقلد منصب نائب المدير العام وقائماً بأعمال المدير العام لدى بنك القدس للفترة 2002-2010.

كما وشغل د. غازي عضوية مجالس إدارة لدى العديد من الشركات المملوكة للبنوك في المملكة الأردنية الهاشمية، إضافة إلى أنه قدم عدة دراسات وأوراق بحثية منها ما نشر في مجلات رسمية وأخرى قدمت لاستكمال متطلبات دراسية.

يحمل د. مصلح شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة منذ عام 2013.

الهيكل التنظيمي

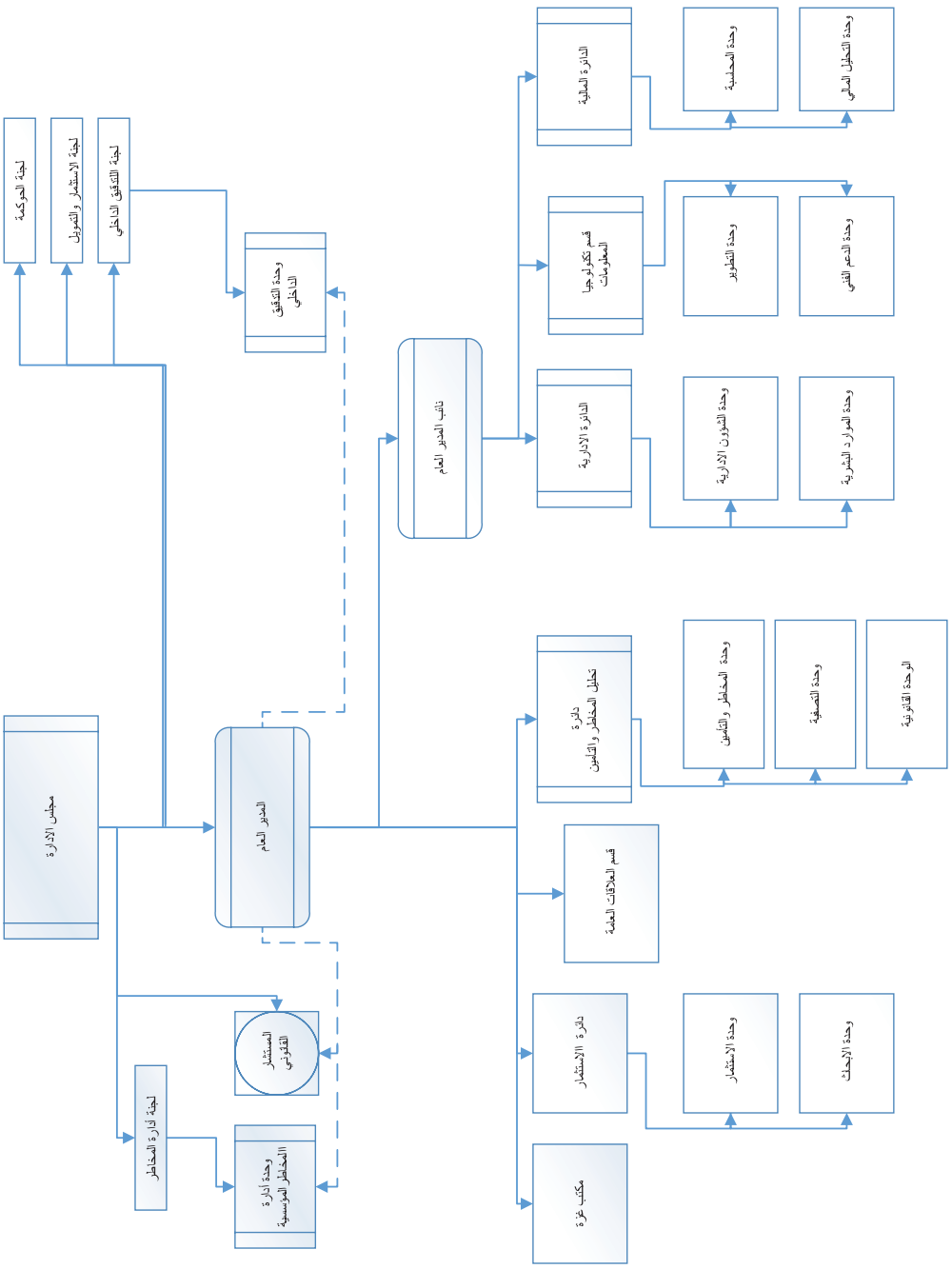

اللجان

1. لجان منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

أ. لجنة الحوكمة:

- السيد طارق المصري -رئيساً.
- د. محمد الأحمد.
- الفاضلة رولا الشنار.

ب. لجنة الاستثمار والتمويل:

- معالي الدكتور فراس ملحم -رئيساً.
- السيد احمد الصباح.
- د. عادل الزاغة.
- السيد لؤي حواش - المدير العام.

ت. لجنة التدقيق الداخلي:

- د. غازي مصلح - رئيساً.
- السيد طارق المصري.
- د. محمد الأحمد.

ث.لجنة إدارة المخاطر:

- الفاضلة رولا الشنار - رئيساً.
- د. عادل الزاغة.
- د. غازي مصلح

2.لجان شكلت بحكم القانون:

لجنة التصفية:

- المدير العام، السيد لؤي حواش-رئيساً.
- ممثل عن مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، السيد طارق ربايعة.
- ممثل عن دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، السيد مصطفى أبو صلاح.
- مستشاران من خارج المؤسسة يختارهما المجلس بناءً على خبرتهما وكفاءتهما في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون:

أ. د. حنا قفه، خبير مالي.

ب. أ.شرحبيل الزعيم، خبير قانوني.

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني -بالأصالة عن نفسي ونيابة عن الأخوات والإخوة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع-أن أجدد اللقاء بكم من خلال تقديم التقرير السنوي الثامن للمؤسسة للعام 2021، معبراً عن اعتزازي بدور المؤسسة الفعّال ضمن شبكة الحماية المصرفية لضمان أموال المودعين.

لقد باتت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تتمتع بحضورٍ لافت على الصعيد المحلي والعالمي رغم حداثة نشأتها، مما مكّنها من تبادل الخبرات ومواكبة أحدث التطورات في مجال حماية أموال المودعين، وهو ما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والثقة بالنظام المصرفي في فلسطين. وأود التأكيد على أن مجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية تطور عملها بما يتواءم مع المعايير الدولية، وتستثمر أموال المؤسسة في محفظة متنوعة تضمن الاستدامة والنمو بشكل يحقق رسالتنا في حماية أموال المودعين.

وانتهز هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على متانة الجهاز المصرفي الفلسطيني وعلى متانة آليات الضمان لأموال المودعين. أظهرت مؤشراتُ أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2021 نتائجَ إيجابية، فقد ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية العام 2021 بمقدار 1,380.7 مليون دولار أو ما نسبته 9.12% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2020 ليصل إلى حوالي 16,519 مليون دولار، وسجّل إجمالي الموجودات لدى البنوك المرخصة ارتفاعاً بمقدار 1,786.7 مليون دولار وبنسبة نمو 9% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2020 ليبلغ حوالي 21,672.9 مليون دولار، وبلغ صافي الأرباح بعد الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2021 ما مقدارُه 177.4 مليون دولار مقابل 100.6 مليون دولار في نهاية العام 2020 وبزيادة قدرُها 76.8 مليون دولار ونسبتُها 76.3%، بالإضافة إلى ارتفاع الرصيد القائم لصافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام 2021 بمقدار 610.1 مليون دولار أو ما نسبتُه 6.3% عن مستواه في العام 2020 ليصل إلى حوالي 10,321.5 مليون دولار. ولقد استمرت البنوك بالمحافظة على معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال إذ حققت معدل أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومن قبل المعايير الدولية حيث بلغت النسبة 16.2% في نهاية العام 2021، بالإضافة إلى ارتفاع في نسبة تغطية المخصصات الى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 94.7% في نهاية العام 2021 بالمقارنة مع مستواها البالغ 86.1% والمسجل في نهاية العام 2020، وانخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات في الجهاز المصرفي بنسبة 1.2%، حيث بلغت حوالي 4.15% في العام 2021 مقارنةً بـ 4.24% في العام2020.

وفي الختام، أتشرف بدعوتكم للاطلاع على التقرير السنوي الثامن للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكلي أملٌ بأن تكون سنة 2022 نقطةَ تحوُّل إلى الأمام في عملية تنمية اقتصادنا الوطني، مؤكداً ثقتي بسلامة ومتانة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

رئيس مجلس الادارة

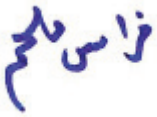

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للعام 2021، والذي يلقي الضوء على أبرز الأنشطة والإنجازات التي قامت بها المؤسسة خلال العام المنصرم، وذلك في إطار سعيها لتحقيق رؤيتها وأهدافها من حماية أموال المودعين وتعزيز الاستقرار المالي والحكم الرشيد في ظل بيئة عمل تتسم بالتحديات.

بدأت المؤسسة بمراجعة شاملة لإطار الحوكمة الخاص بها وذلك التزامًا منها بالتطور المستمر والتحديث الدائم في تنفيذ مهامها لتصبح مؤسسة رائدة إقليمياً وعالمياً في مجال التأمين على الودائع وتصفية البنوك.

كما وأننا سنعمل على رسم وتنفيذ استراتيجية مستقبلية للمؤسسة للارتقاء بعملها لمستوى مميز من الكفاءة والمهنية في مجال نظام الودائع إقليمياً وعالمياً. وسنقوم بالتركيز على الفرص الاستثمارية المثلى ذات المخاطر المقبولة آخذين بعين الاعتبار الأزمات الإقليمية والعالمية.

ونؤكد أننا نعمل دوماً في المؤسسة على تعزيز دورنا التكاملي مع سلطة النقد الفلسطينية بهدف المساهمة في استقرار القطاع المالي والمصرفي، مؤكدين على سعينا الدائم لرفع ثقة الجمهور في النظام المصرفي الفلسطيني.

على مدار العام 2021، واصلت المؤسسة العمل على توسيع نطاق مهامها واستحدثت تعديلات على قانونها الأساسي رقم (7) لسنة 2013 كان آخرها تعديلات القانون رقم (15) من العام 2021، والذي منح المؤسسة صلاحية تمويل التدابير الإصلاحية المقرّة من قبل سلطة النقد -باعتبارها جهة الاختصاص بالإصلاح-من مواردها الذاتية للعضو الذي قد يتعرض للاضطرابات أو مشاكل جوهرية تؤثر على مركزه المالي وتهدد بانهياره. كما وتضع المؤسسة وسلطة النقد السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ تدابير الإصلاح ومعالجة المصارف المنهارة أو ذات الاحتمالية العالية للانهيار.

من جهة أخرى فقد تطورت المؤشرات ذات الصلة بالودائع والمودعين، حيث بلغت ودائعُ العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 15,667.3 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 14,482.7 مليون دولار في نهاية عام 2020 وبنسبة نمو بلغت 8.18%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 2,171 ألف مودِع، وبمتوسط وديعة بلغ 7,218 دولار لعام 2021 مقارنة بـ 1,797 ألف مودِع ومتوسط وديعة بلغ 8,060 دولاراً في نهاية عام 2020، في حين تبلغ نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهُم بالكامل وبسقف تعويض عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى 93.67% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعهُم لأحكام القانون في نهاية عام 2021.

بلغت اجمالي إيرادات المؤسسة من رسوم الاشتراك للبنوك الأعضاء والعوائد عليها حوالي 19.01 مليون دولار في نهاية العام 2021، منها 3.5 مليون دولار رسوم اشتراك المصارف الإسلامية. وبموازاة ذلك تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لترتفع إلى حوالي 229.4 مليون دولار في نهاية العام 2021 وبنسبة نمو مقدارُها 8.20% عن نهاية العام السابق.

وقعت المؤسسة عدة مذكرات تفاهم من شأنها توطيد العلاقات الدولية بينها وبين مؤسسات ضمان الودائع حول العالم والنهوض بمسؤولياتها وممارسة الاختصاصات المنوطة بها بمزيد من الفعالية، بحيث تم إعادة

تفعيل مذكرة التفاهم والتعاون المشترك مع المؤسسة الكورية لضمان الودائع في آب 2021 والتي تم توقعيها سابقا في تشرين أول 2017، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع مؤسسة ضمان الودائع الاندونيسية، حزيران 2021.

أخيرا، لا يسعني إلا أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لمعالي رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة لجهودهم ودعمهم المتواصل للمؤسسة، كما وأتقدم بجزيل الشكر الى كافة موظفي المؤسسة، ولأعضاء شبكة الأمان المالي «سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية»، وإلى كافة البنوك الأعضاء في المؤسسة وجمعية البنوك الفلسطينية، مؤكداً أننا سنواصل العمل للارتقاء بالمؤسسة محلياً ودولياً بما يتوافق مع أفضل الممارسات الفضلى في هذا المجال، محققين رسالتنا وأهدافنا من أجل استقرار القطاع المصرفي الفلسطيني.

المدير العام

الفصل الأول:
المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية

تُعبّر المؤشرات الاقتصادية عن الحالة الراهنة لاقتصاد دولة ما، لذلك تسعى الدول إلى تحسين هذه المؤشرات من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية لديها.

1. مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تجعله مختلفاً عن باقي اقتصاديات الدول الأُخرى، لما يشهده من أحداث متلاحقة تؤثر على أدائه بشكل ملحوظ، إذ أنه يعمل في ظل بيئة تحتوي على العديد من المخاطر التي تحدُّ من قدرته في تحقيق التنمية الاقتصادية، منها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل في استمرار الحصار المفروض عليه وزيادة التحكم بحركة المعابر، وذلك من أجل تكريس تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعتماده وبشكل كبير على الدعم الخارجي.

في هذا الجزء من التقرير، سيتم عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2021، بحيث سيتم توضيح أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا العام بالاستعانة بعدة مؤشرات منها: الناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي، ومعدل البطالة[1].

1.1 الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الفلسطيني نمواً خلال العام 2021 بمقدار 7% مقارنة مع العام 2020 ليبلغ ما قيمته15,027 مليون دولار، يأتي هذا الارتفاع متأثراً بالنمو في كل من قطاع الزراعة والحراجة وقطاع النقل والتخزين بالإضافة إلى نمو قطاع الاتصالات خلال العام 2021.

شكل (1): إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2021)

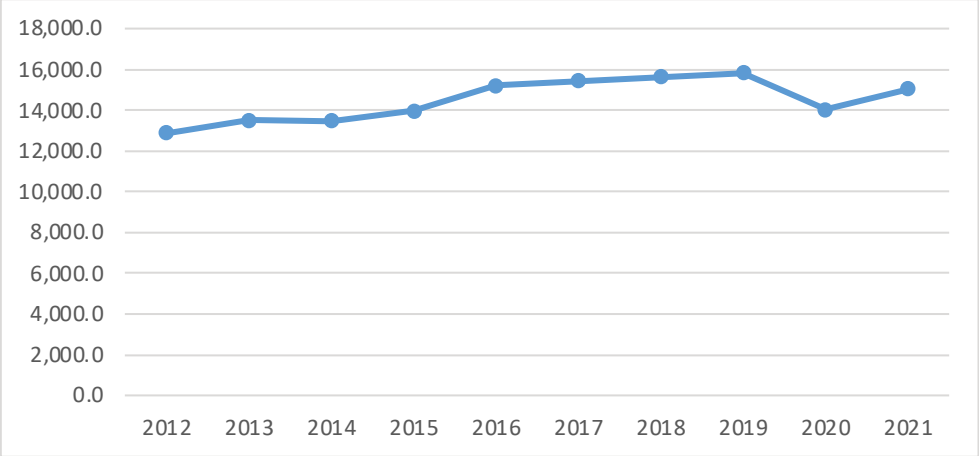

1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي:

يُستخدم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة في المجتمع، بحيث ينعكس الأثر الفعلي للاقتصاد على دخل الفرد. ولقد نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2021 بنسبة 4.2% عن العام 2020 ليصبح حوالي 3045.3 دولار.

1 بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قابلة للتعديل-سنة أساس -2015.

شكل(2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2021)

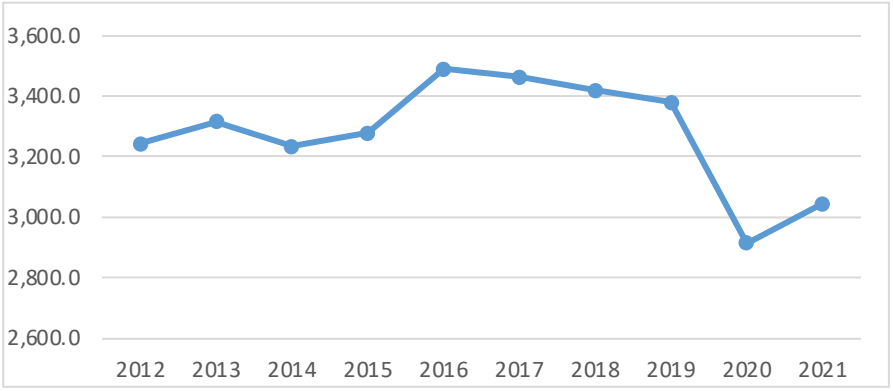

1.3 الطلب الكلي:

خلال العام 2021، شهد حجم الطلب الكلي ارتفاعاً في معدلات النمو في معظم بنوده الرئيسية (الاستهلاك النهائي، وحجم الاستثمار، وصافي الصادرات)، بحيث ازداد الاستهلاك النهائي بنسبة 7.2%، كما شهد حجم الاستثمار نمواً بنسبة14.2% عن العام 2020.

على صعيد العجز في الميزان التجاري، ارتفع معدل النمو في الصادرات حوالي 18%، وارتفع حجم الواردات بنسبة 16% عن معدل النمو في العام 2020.

شكل(3): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2021)

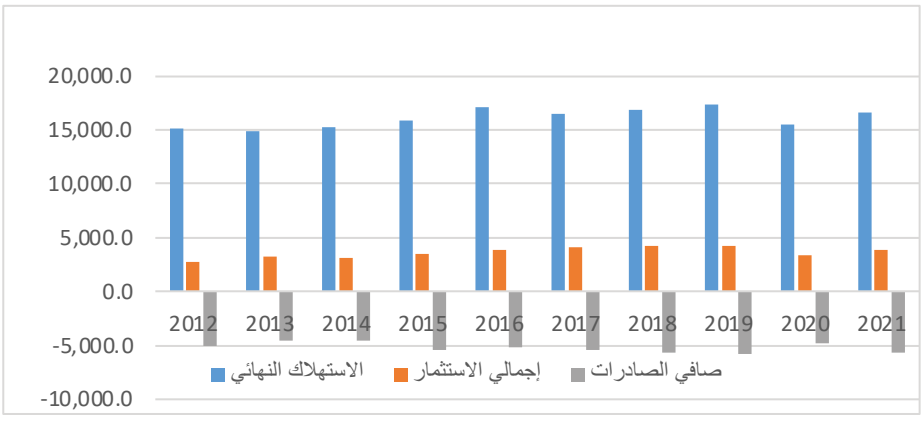

1.4 مؤشرات سوق العمل:

بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في عام 2021 حوالي ٪26، وبلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة ٪34، كما لا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ هذا المعدل ٪47 في قطاع غزة مقارنة بـ ٪16 في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للإناث 43% مقابل ٪22 للذكور في فلسطين[2].

شكل(4): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2021)

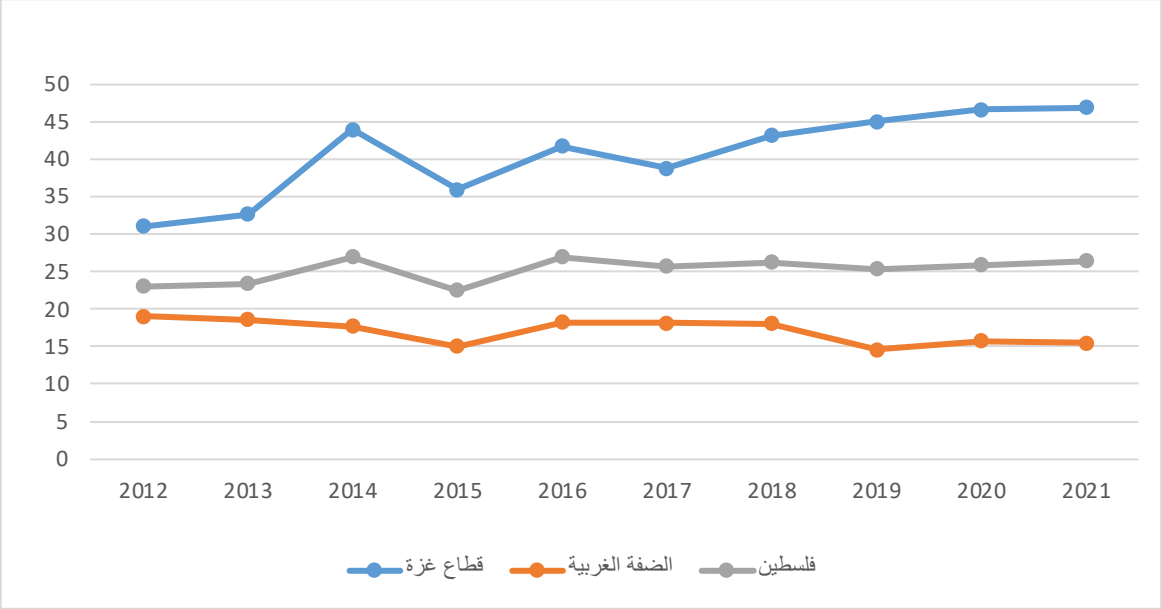

ارتفع عدد العاملين في السوق المحلي من 830 ألف عامل في العام 2020 الى 889 ألف عامل في العام 2021، اذ ارتفع العدد في الضفة الغربية بنسبة 4%، كما ارتفع العدد في قطاع غزة بنسبة 15% لنفس الفترة.

2. مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني

يعد القطاع المصرفي جزءٌ لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني، إذ يُعتبر التطور في مؤشرات القطاع المصرفي مقياساً لتحسن مستوى الاقتصاد بشكل عام، وتسعى سلطةُ النقد الفلسطينية للمحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين من خلال ضبط هذه المؤشرات، ولقد أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2021 تحسناً في مؤشرات أدائها مقارنةً مع تلك المؤشرات للعام 2020، وفيما يلي ملخص لأهم تطورات تلك المؤشرات[3]:

2 تقرير القوى العاملة الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021.
3 بيانات أولية صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، قابلة للتعديل.

2.1 إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقدارُه 16,519 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقابل 15,138.3 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بزيادة قدرُها 1,380.7 مليون دولار ونسبتُها 9.12%، مقابل زيادة مقدارُها 1,753.6 مليون دولار ونسبتُها 13.10% خلال العام 2020.

شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2021)

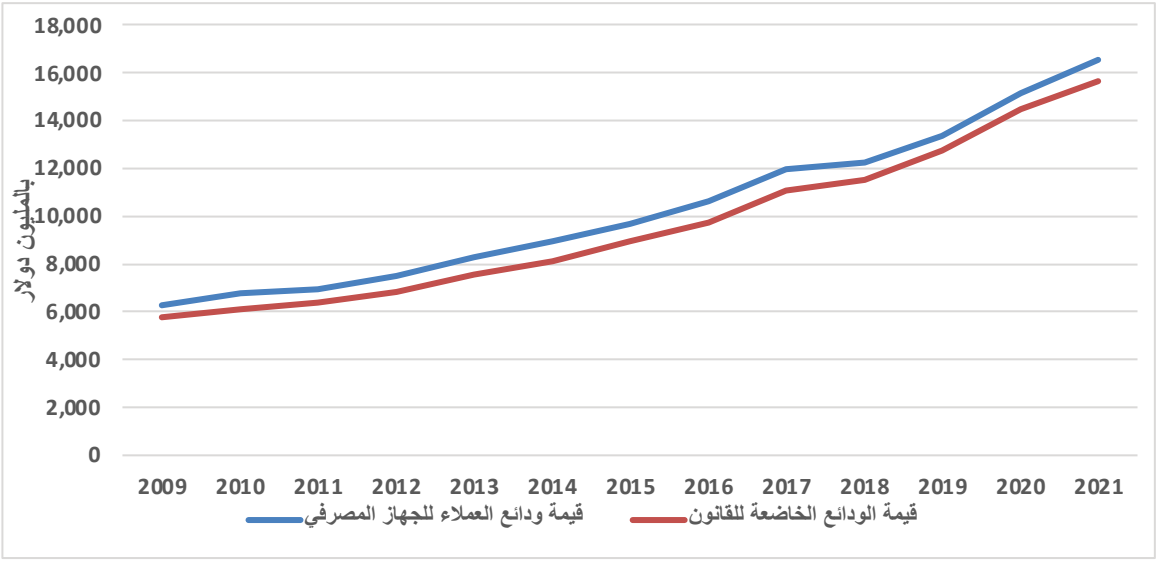

شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2020-2021)

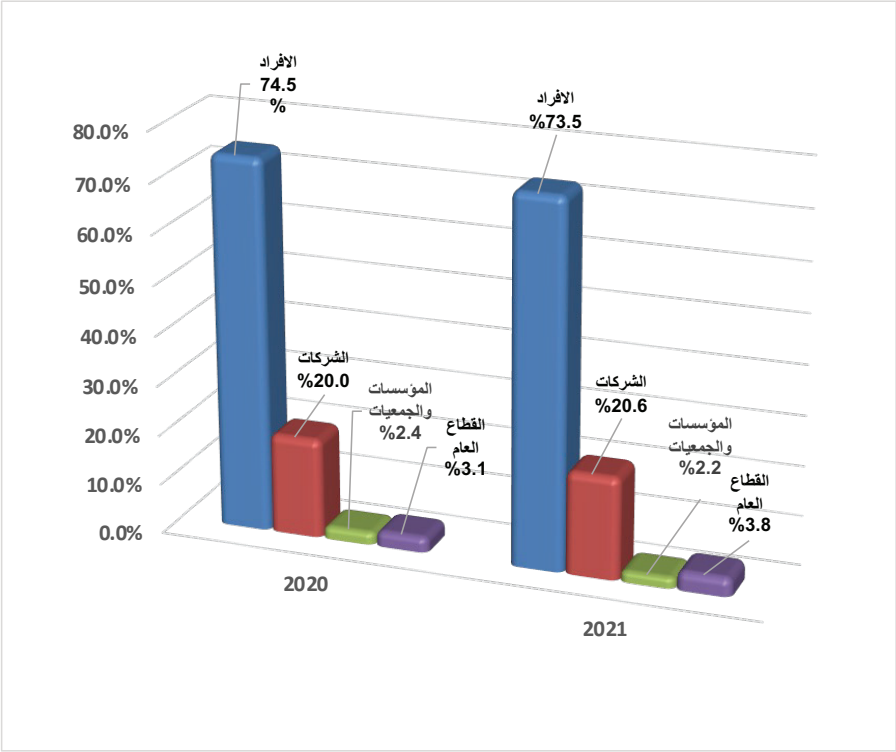

- زادت حصة الشركات والقطاع العام من إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2021، حيث بلغت 20.6% و3.8% على التوالي، مقارنة مع 20% و3.1% على التوالي في العام 2020، في المقابل قلت حصة قطاع الأفراد والمؤسسات والجمعيات من إجمالي ودائع العملاء.

جدول (1): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (مليون دولار) ونسب نموها (2020-2021)

السنة	الافراد	الشركات	المؤسسات والجمعيات	القطاع العام
2020	11,283.5	3,020.4	369.4	465.1
2021	12,134.9	3,398.6	356.7	628.8
نسبة النمو	7.5%	12.5%	-3.4%	35.2%

شكلت الودائع المملوكة من قبل الأفراد ما نسبته 73.5% من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2021

جدول (2): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (مليون دولار) (2020-2021)

السنة	ودائع الشيكل	ودائع الدينار	ودائع الدولار	ودائع العملات الأخرى
2020	5,549.9	3,254.2	5,925.2	409.0
2021	5,918.1	3,617.4	6,513.3	470.1
نسبة النمو	6.6%	11.2%	9.9%	15.0%

جدول (3): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للأعوام (2013-2021)

السنة	الودائع (مليون دولار)		عدد المودعين (ألف مودع)		الاجمالي	
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	الودائع (بالمليون)	المودعين (بالألف)
2013	7,553	751	1,233	203	8,304	1,435
2014	8,053	882	1,245	222	8,935	1,467
2015	8,600	1,054	1,264	196	9,654	1,460
2016	9,319	1,285	1,314	223	10,605	1,536
2017	10,345	1,637	1,344	259	11,982	1,604
2018	10,391	1,836	1,355	281	12,227	1,636
2019	11,172	2,213	1,388	343	13,385	1,731
2020	12,468	2,670	1,447	359	15,138	1,806
2021	13,530	2,989	1,682	498	16,519	2,180

يستحوذ حجم الودائع لدى البنوك التجارية على نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، فلقد بلغت حوالي 81.9% في نهاية العام 2021 مسجلةً انخفاضاً بنسبة 0.6%عن العام السابق، والذي بلغت به النسبة حوالي 82.4%، في المقابل بلغت نسبة الودائع في البنوك الإسلامية 18.1% محققةً ارتفاعاً بنسبة 2.6% عن العام السابق والتي بلغت 17.6%.

شكل(7): مقارنة نسبة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

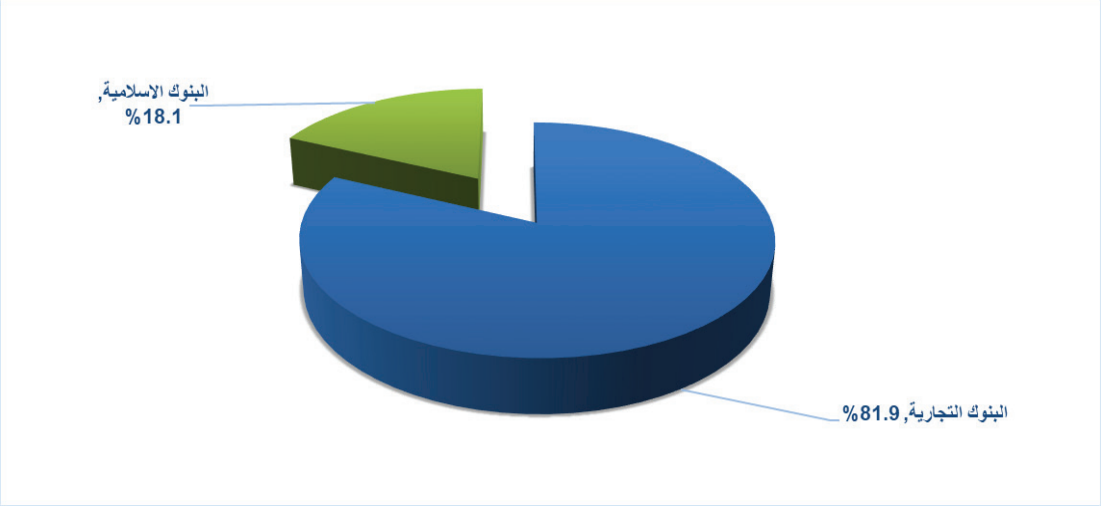

شكل(8): مقارنة نسبة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

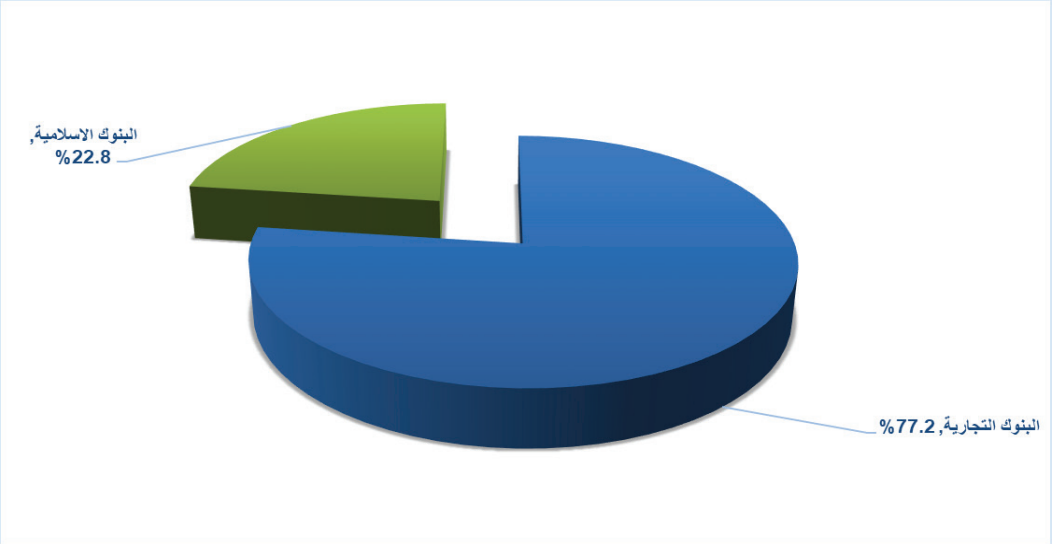

بلغت نسبة عدد المودِعين في البنوك التجارية 77.2% في العام 2021 مقارنة مع 80.1% في العام 2020 محققة انخفاضاً بنسبة 3.7%.

1.2 محفظة التسهيلات الائتمانية:

- بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهاز المصرفي حوالي 10,321.5 مليون دولار في نهاية العام 2021 مقابل 9,711.4 مليون دولار في نهاية العام 2020 وبزيادة قدرها 610.1 مليون دولار ونسبتها 6.3%، وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبتُه 47.6% من اجمالي الموجودات في العام 2021 مقابل 48.8% في نهاية العام 2020.

- بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) للجهاز المصرفي حوالي 1,664.6 مليون دولار في نهاية العام 2021 مقابل 1,691.8 مليون دولار في نهاية العام 2020 بانخفاض قدرهُ 27.1 مليون دولار ونسبتهُ 1.6%، وقد شكلت هذه التسهيلات غير المباشرة ما نسبتُه 7.7% من إجمالي الموجودات في العام 2021 مقابل 8.51% في العام 2020.

2.3 التسهيلات الائتمانية المتعثرة:

- انخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات في الجهاز المصرفي بنسبة 2.1%، حيث بلغت حوالي 4.15% في العام 2021 مقارنةً بـ 4.24% في العام 2020.
- ارتفعت نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 94.7% في نهاية العام 2021 مقابل 86.1% للعام 2020، أي بارتفاع نسبته 10.1%.
- انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي بنسبة 20.8% حيث بلغت في العام 2021 حوالي 3.8% مقابل 4.8% للعام 2020.

2.4 مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي

2.4.1 نسبة كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي 16.2% للعام 2021، مقابل 15.6% للعام 2020.

2.4.2 الربحية

- بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2021 ما مقدارُه 177.4 مليون دولار مقابل 100.6 مليون دولار في نهاية العام 2020 وبزيادة قدرُها 76.8 مليون دولار ونسبتُها 76.3%.
- بلغت نسبة صافي الأرباح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي حوالي 0.82% في نهاية العام 2021 مقابل 0.51% في نهاية العام 2020.
- بلغت نسبة صافي الأرباح بعد الضريبة الى الشريحة الأولى من رأس المال لدى الجهاز المصرفي حوالي 10.61% في نهاية العام 2021 مقابل 6.07% في نهاية العام 2020.

شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2009-2021)

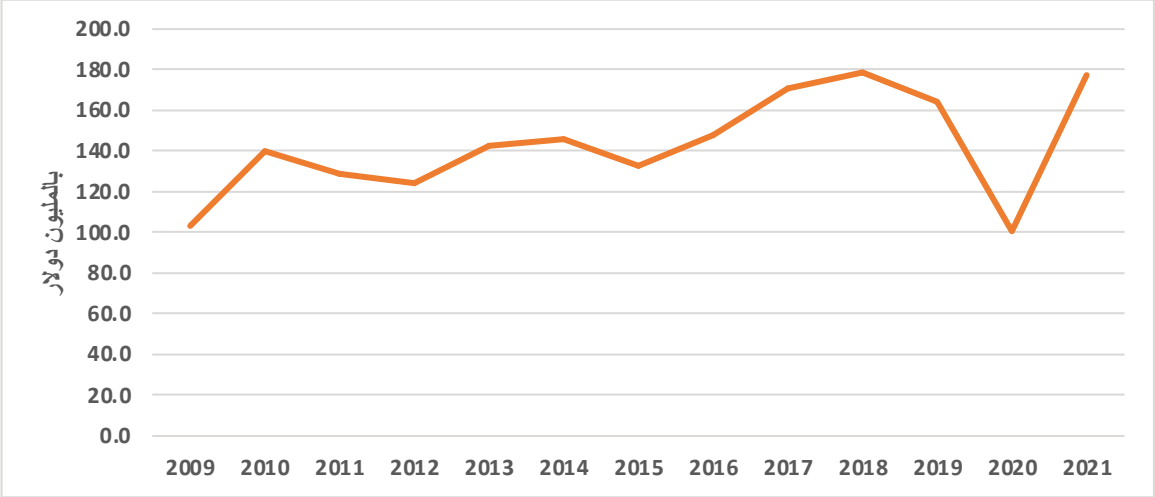

2.5 أداء البنوك الأعضاء

سجلت المؤشرات المصرفية للبنوك الأعضاء -والبالغ عددُها 13 بنكاً-نمواً حقيقياً على مستوى حجم الودائع وحجم الائتمان، وهذا يعكس مدى ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، وذلك كنتيجة لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وللإجراءات التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز الاستقرار المالي، ويأتي هذا في ظل العمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفيما يلي ملخصاً لأهم تطورات مؤشرات أداء البنوك الأعضاء خلال العام 2021:

2.5.1 عدد الفروع والمكاتب

استقر عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2021، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين 379 في نهاية العام 2021.

2.5.2 موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين

- بلغ إجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2021 حوالي 21,672.9 مليون دولار مقابل 19,886.2 مليون دولار في نهاية العام 2020، بزيادةٍ قدرُها 1,786.7 مليون دولار ونسبتُها 9%، مقابل زيادةٍ قدرُها 2,543 مليون دولار ونسبتُها 14.7% خلال العام 2020.

- بلغ إجمالي مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2021 حوالي 19,572.8 مليون دولار مقابل 17,918.8 مليون دولار في نهاية العام 2020، بزيادةٍ قدرُها 1,654 مليون دولار ونسبتها 9.2%، مقابل زيادةٍ قدرُها 2,556.9 مليون دولار ونسبتُها 16.6% خلال العام 2020.

- بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2021 حوالي 2,100 مليون دولار مقابل 1,967.4 مليون دولار في نهاية العام 2020، بزيادة قدرها 132.6 مليون دولار ونسبتُها 6.7%، مقابل انخفاض قدرُه 13.9 مليون دولار ونسبتُه 0.7% خلال العام 2020.

شكل (10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2021

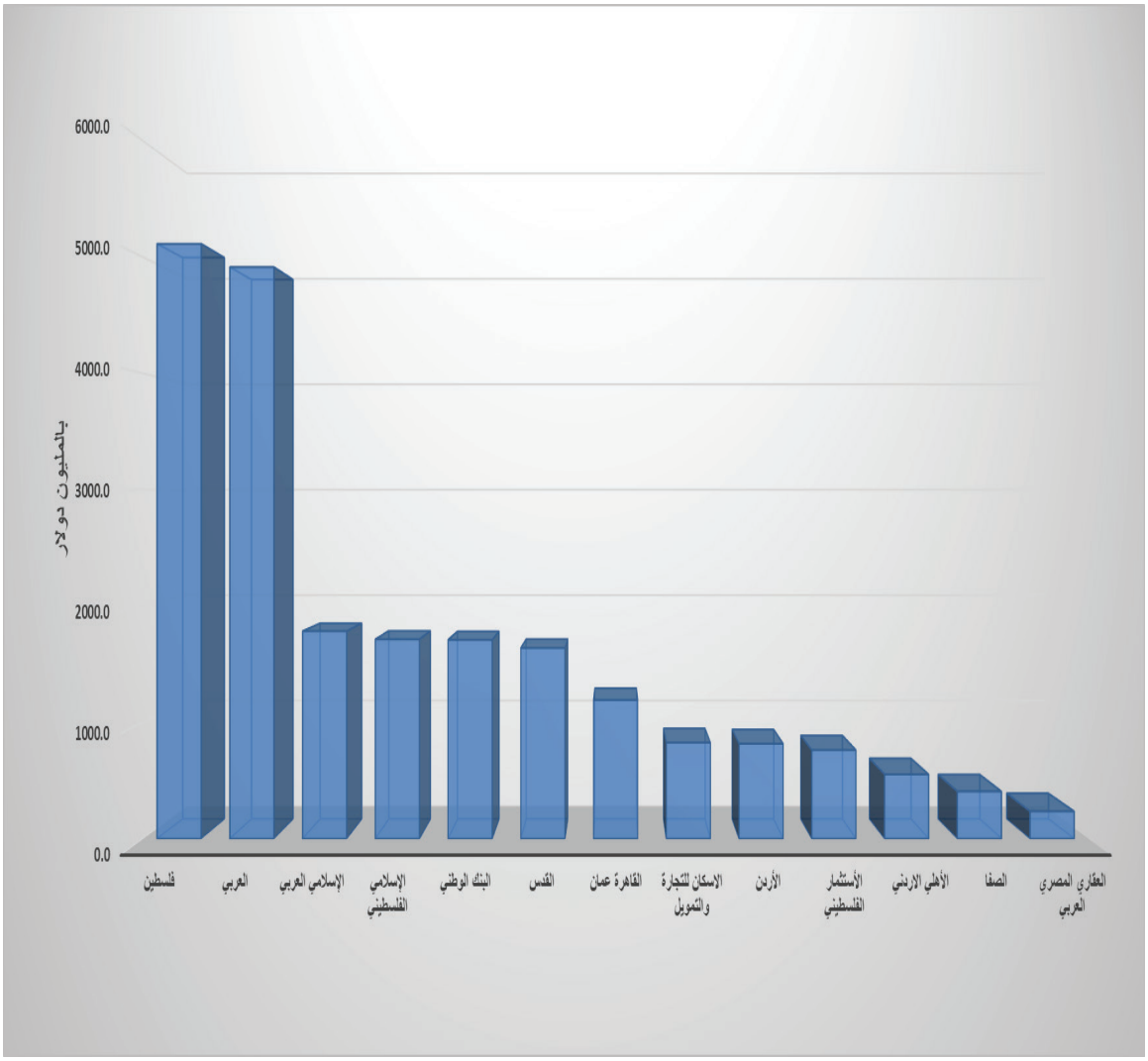

- بلغ مقدار مجموع الاستثمارات (أسهم وسندات داخل وخارج فلسطين) لدى البنوك الأعضاء حوالي 1,476.6 مليون دولار في نهاية العام 2021 مقابل 1,354.2 مليون دولار في نهاية العام 2020، بزيادة قدرها 122.3 مليون دولار ونسبتُها 9%، وشكّلت هذه الاستثمارات ما نسبتُه 6.8% من إجمالي الموجودات في نهاية العام 2021 مقابل 6.8% في نهاية العام 2020.

شكل (11): التغير في اجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2019-2021)

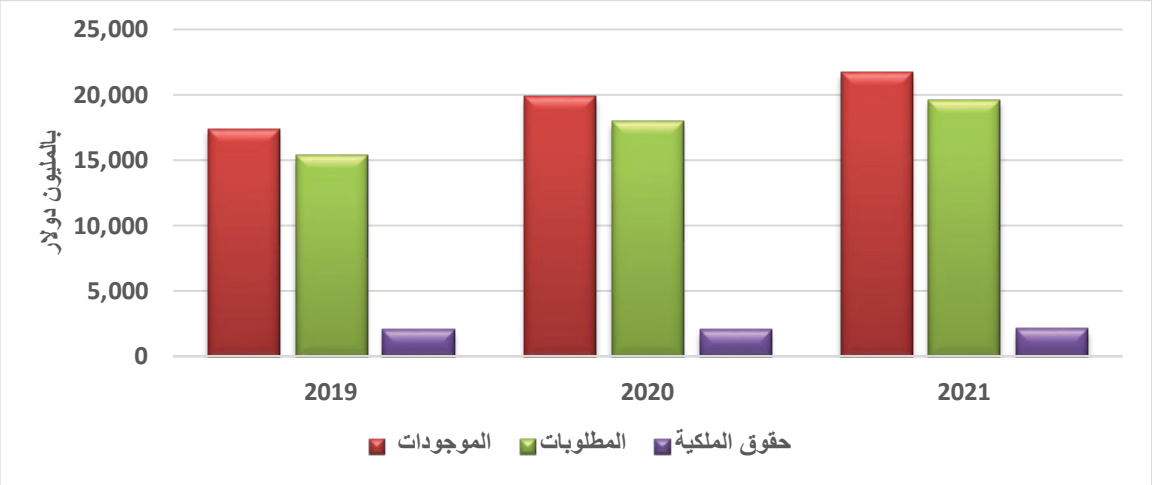

أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء للفترة (2019-2021)

جدول (4): أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء للفترة (2019-2021)

النسبة	2019	2020	2021
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	50.5%	48.8%	47.6%
نسبة الاستثمارات "أسهم وسندات" داخل وخارج فلسطين الى اجمالي الموجودات	8.1%	6.8%	6.8%
نسبة التسهيلات غير العاملة الى اجمالي التسهيلات	4.11%	4.24%	4.15%
نسبة كفاية رأس المال	16.59%	15.62%	16.17%
صافي الأرباح بعد الضريبة الى اجمالي الموجودات	0.95%	0.51%	0.82%

جدول (5) البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2021

البنوك العاملة في فلسطين في العام 2021	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب كما في نهاية العام 2021	اجمالي الموجودات في نهاية العام 2021 (بالمليون دولار)
البنوك المحلية			
فلسطين م. ع. م	1960	71	5,113
الإسلامي العربي	1996	28	1,785
الإسلامي الفلسطيني	1997	44	1,715
البنك الوطني	2006	37	1,710
القدس	1995	39	1,640
الإستثمار الفلسطيني	1995	21	762
الصفا	2016	9	407
البنوك الوافدة			
العربي	1994	34	4,914
القاهرة عمان	1986	22	1,193
الاسكان للتجارة والتمويل	1995	15	826
الأردن	1994	42	817
الأهلي الاردني	1995	10	554
العقاري المصري العربي	1994	7	236

شكل (12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2021

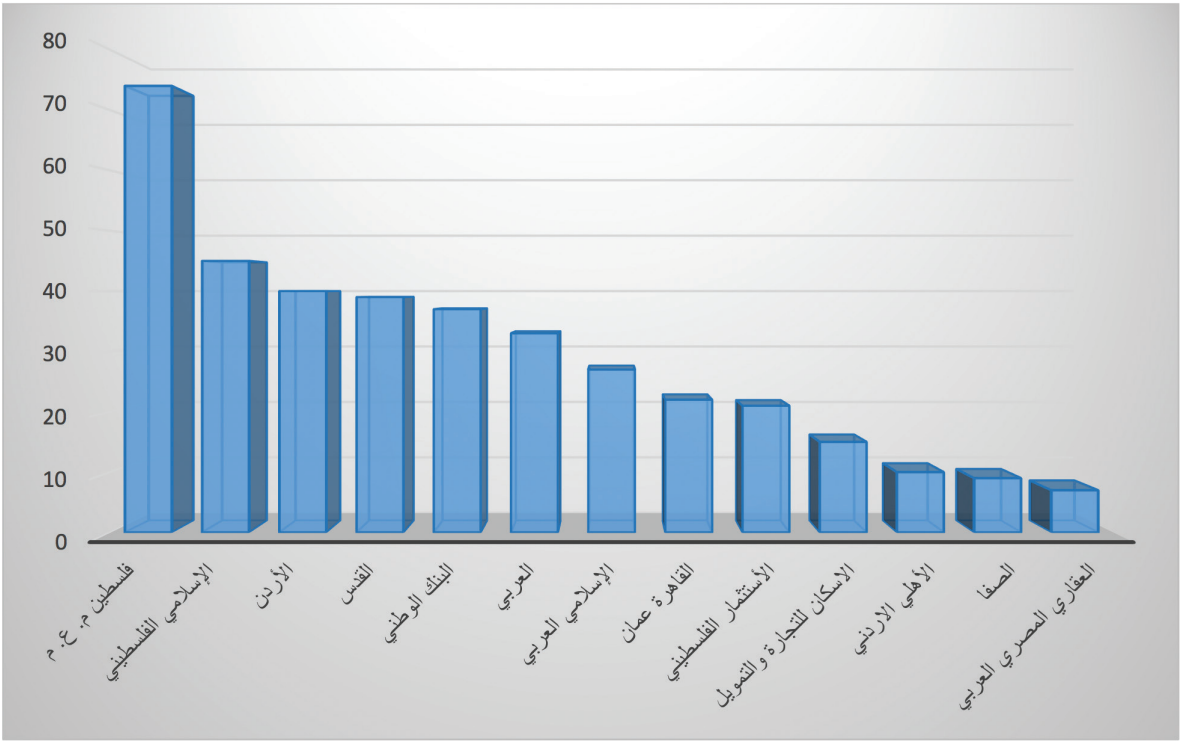

جدول (6) توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافيا حسب المنطقة (بالمليون دولار)

المنطقة الجغرافية	2020		2021	
	إجمالي الائتمان المباشر	إجمالي ودائع العملاء	إجمالي الائتمان المباشر	إجمالي ودائع العملاء
رام الله والبيرة	5,674	5,239	5,956	5,700
الرام	93	590	112	635
العيزرية	216	541	235	598
بيت لحم	508	1,112	515	1,170
بيت جالا	45	95	47	116
بيت ساحور	11	37	14	41
الخليل	564	1,541	664	1,636
أريحا	183	199	197	224
طولكرم	209	716	209	777
نابلس	1,091	1,981	1,187	2,237
سلفيت	67	195	88	240
طوباس	51	120	53	132
قلقيلية	107	286	121	322

جنين	368	1,057	409	1,139
الضفة الغربية	9,187	13,709	9,806	14,966
غزة	602	970	624	1,032
خانيونس	73	162	75	181
رفح	57	79	61	86
دير البلح	48	44	51	49
النصيرات	54	97	65	106
جباليا	58	77	62	98
قطاع غزة	892	1,429	938	1,553
المجموع الكلي	10,079	15,138	10,744	16,519

نطاق التغطية:

✤ أ. الودائع الخاضعة لأحكام القانون

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 15,667.3 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 14,482.7 مليون دولار في نهاية عام 2020 وبنسبة ارتفاع بلغت 8.18%. علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 2,171 ألف مودِع، بمتوسط وديعة بلغ 7,218 دولار لعام 2021 مقارنة بـ 1,797 ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ 8,060 دولار لعام 2020.

شكل (13): ودائع العملاء الخاضعة للقانون

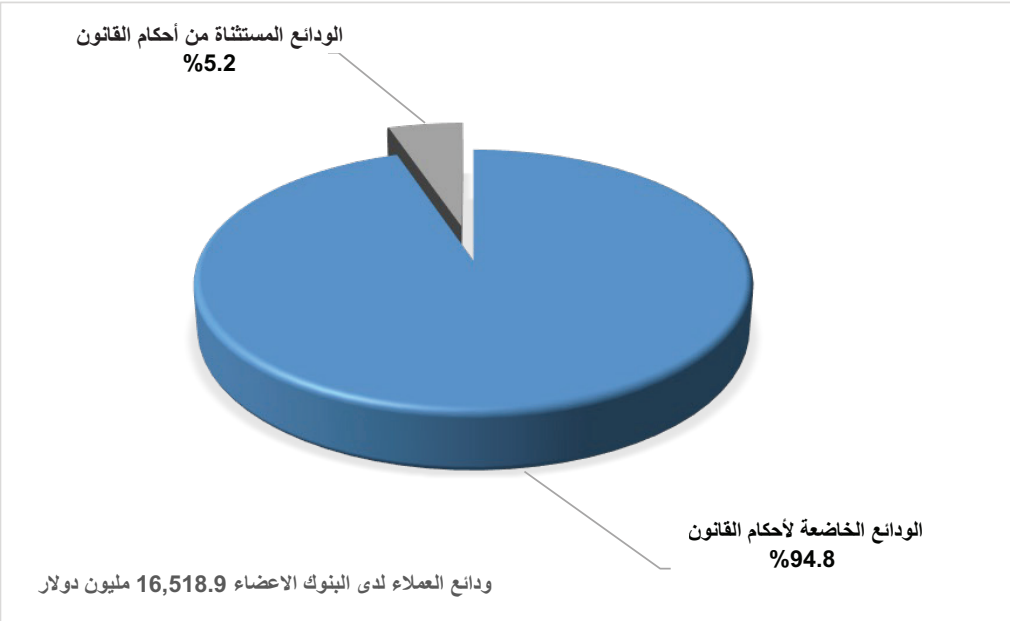

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبتُه 94.8% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام 2021

- **الودائع المضمونة بالكامل**

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفقَ أحكام القانون (الودائع التي يقل رصيدُها عن أو يساوي عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى) ما نسبتُه 20.94% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2021، حيث بلغت ما مقدارُه 3,280.2 مليون دولار، تعود لحوالي 2,033 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ 1,613 دولاراً مقارنة بـ 3,135.9 مليون دولار في نهاية عام 2020 تعود لحوالي 1,681 ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ 1,866 دولاراً، حيث بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2021 حوالي 93.67%.

بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل حوالي 93.67% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2021.

شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبتُه 20.94% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2021.

- **الودائع المضمونة جزئياً:**

- أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد عن عشرين الف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى - أي المضمونة جزئياً - فقد بلغت حوالي 12,387.1 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقارنةً بـ 11,346.8 مليون دولار في نهاية عام 2020، لتشكلَ ما نسبتُه 79.06% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2021.
- وتعود هذه الودائع لحوالي 137 ألف مودع يشكلون ما نسبتُه 6.33% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ 90,183 دولاراً في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 116 ألف مودِع بمتوسط وديعة بلغ 97,681 دولاراً في نهاية عام 2020.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعُهم جزئياً حوالي 6.33% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية العام 2021

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته 79.06% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2021

✤ التعويض الفوري:

بلغت نسبة تركُّز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنك في نهاية عام 2021 ما نسبتُه 22.54%، في حين بلغت نفس النسبة لدى أكبر بنكين ما نسبتُه 43.54%، وما نسبتُه 54.39% لدى أكبر ثلاثة بنوك.

جدول (7): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودِعين في البنوك الأعضاء للفترة (2014-2021)

البند / نهاية الفترة	كانون الأول 14	كانون الأول 15	كانون الأول 16	كانون الأول 17	كانون الأول 18	كانون الأول 19	كانون الأول 20	كانون الأول 21	نسبة النمو
إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دولار)	8,934.5	9,654.2	10,604.7	11,982.5	12,227.3	13,384.7	15,138.3	16,519.0	9.1%
إجمالي عدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	1,467	1,460	1,536	1,604	1,636	1,730	1,806	2,180	20.7%
متوسط الوديعة لعدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (دولار)	6,091	6,612	6,902	7,472	7,474	7,735	8,384	7,577	-9.6%
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليون دولار)	8,120	8,936	9,713	11,099	11,516	12,726	14,483	15,667	8.2%
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,463	1,455	1,531	1,590	1,630	1,724	1,797	2,171	20.8%
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعين لأحكام القانون (دولار)	5,550	6,141	6,343	6,980	7,064	7,383	8,060	7,218	-10.4%
نسبة إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (٪)	90.9%	92.6%	91.6%	92.6%	94.2%	95.1%	95.7%	94.8%	-0.9%
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	2,409	2,619	2,839	4,412	4,490	4,871	5,459	6,027	10.4%
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دولار)	1,198	1,301	1,382	2,459	2,592	2,760	3,136	3,280	4.6%

عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,342	1,324	1,386	1,493	1,535	1,618	1,681	2,033	21.0%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دولار)	893	983	997	1,648	1,688	1,706	1,866	1,613	-13.5%
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دولار)	6,922	7,635	8,331	8,640	8,924	9,966	11,347	12,387	9.2%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	121	132	146	98	95	106	116	137	18.2%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دولار)	57,138	57,962	57,174	88,482	94,020	94,435	97,681	90,183	-7.7%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪)	14.75%	14.56%	14.23%	22.16%	22.51%	21.69%	21.65%	20.94%	-3.29%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪)	85.2%	85.4%	85.8%	77.8%	77.5%	78.3%	78.35%	79.06%	0.91%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (٪)	91.7%	90.9%	90.5%	93.9%	94.2%	93.9%	93.54%	93.67%	0.14%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (٪)	8.3%	9.1%	9.5%	6.1%	5.8%	6.1%	6.5%	6.3%	-2.1%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنكين (٪)	48.1%	46.4%	45.22%	45.58%	44.64%	44.59%	44.12%	43.54%	-1.31%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر ثلاثة بنوك (٪)	57.3%	56.7%	53.32%	54.02%	54.49%	55.23%	54.73%	54.39%	-0.62%

الفصل الثاني:
المؤسسة الفلسطينية
لضمان الودائع

1. نظام ضمان الودائع في فلسطين

إن توفر آلياتٍ واضحة وسليمة لحماية أموال المودِعين ولحماية البنوك من التعثر وضمان الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي هو أمرٌ ضروري، نظراً للدور الهام الذي تحتله البنوك في التأثير على الاقتصاد الكلي في الدولة، لذلك نجد أن قدرة البنوك للقيام بدورها بصورة فعالة في الاقتصاد يعتمد على مدى القدرة على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يحفز المودِعين على الاستمرار بالتعامل معها وإيداع أموالهم على هيئة ودائع لديها وعدم التقدم بسحب أموالهم إلا عند الحاجة.

إن تعثّر أحد البنوك وعدم قدرته على الالتزام بمطالبات المودِعين يشكل تهديداً للاستقرار المالي ويُنذر بحدوث أزمة مالية حادة في الجهاز المصرفي، وبالتالي تراجع ثقة المودِعين بأداء الجهاز المصرفي في الدولة، ولتفادي حدوث مثل هذه الأزمات فإن السلطات العليا في الدول تُنشئ «نظام ضمان الودائع» وذلك باعتباره أحدَ عناصر شبكة الأمان المالي الفعالة للتغلب على الأزمات المستقبلية التي تواجه البنوك.

يأتي هذا النظام في ظل الانفتاح الاقتصادي وعولمة الأنشطة المصرفية، حيث أصبحت البنوك تقبل الودائع وتقدم الخدمات المصرفية خارج حدود الدولة، وبالتالي فإن حدوث أي أزمة مالية يمكن ان تنتقل عبر الحدود من دولة إلى أُخرى.[4]

يشير «نظام ضمان الودائع» إلى أنه الآليات التي تضعها الحكومات لتشمل كافة القوانين والتشريعات والتعليمات التي تهدف إلى حماية أموال المودِعين (خاصة الصغار منهم) والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي وتنشيط الادخار والنمو الاقتصادي.

شكل(14): شبكة الأمان المالي في فلسطين

تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدور هام في الاستقرار المالي في فلسطين إذ أنها عضواً فعالاً في شبكة الأمان المالي الفلسطيني.

4 أول ظهور لنظام ضمان الودائع في تشيكوسلوفاكيا في العام 1924 وتبعتها الولايات المتحدة، وكانت لبنان أول دولة عربية تقوم بتطبيق نظام ضمان الودائع عام 1967.

2. المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

2.1 نشأة المؤسسة

أُنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودِعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصفٍ للبنوك، بالإضافة إلى قيامها بمراقبة أداء البنوك من خلال تبادل المعلومات والبيانات والتقارير الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وذلك وفق آلياتٍ محددةٍ تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

2.2 إدارة المؤسسة:

مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء:

1. محافظ سلطة النقد الفلسطينية (رئيساً لمجلس الإدارة)، وينوب عنه نائب المحافظ في حال غيابه.
2. ممثل عن وزارة المالية، من ذوي الدرجات العليا والاختصاص يسميه وزير المالية.
3. مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
4. أربعة أعضاء مستقلين يتم تعيينُهم من قبل رئيس دولة فلسطين وبتنسيب من رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

مهام وصلاحيات مجلس الإدارة:

يقوم المجلس بعدة مهام أهمّها رسم السياسات ووضع استراتيجيات المؤسسة، وإقرار الموازنة التقديرية السنوية، وكذلك إقرار خطة وسياسة الاستثمار لأموال المؤسسة وتحديد وإقرار نسب الاشتراك السنوية للأعضاء، واعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووصف وظائفه، وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية والإجراءات الخاصة بسير العمل، وتحديد سقف التعويض وغيرها من المهام.

الجهاز الإداري والتنفيذي:

بلغ مجموع موظفي المؤسسة في نهاية عام 2021 عشرون موظفاً في مختلف التخصصات.

❖ **المدير العام**

يقوم المدير العام بكافة المهام والصلاحيات التي أُسنِدت إليه بموجب قانون المؤسسة، وذلك من أجل إدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، ويقوم كذلك بالإشراف على الجهاز التنفيذي للمؤسسة ومتابعة حُسن تنفيذ الأعمال اليومية.

❖ **الدائرة المالية**

تقع على الدائرة مسؤولية حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك مسؤولية الحفاظ على الموازنة المالية المتاحة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار.

❖ **الدائرة الادارية**

أ. وحدة الموارد البشرية

تهتم الوحدة الادارية بالعنصر البشري، حيث تعتبره العنصر الأهم في نجاح المؤسسة لتحقيق أهدافها ورؤيتها الاستراتيجية، وتسعى الوحدة الى استقطاب الكفاءات والتطوير في قدرات ومهارات الموظفين من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية والمشاركة في المؤتمرات وورشات العمل المختلفة التي تعقد سنوياً.

ب. وحدة الشؤون الإدارية

تعمل الوحدة على توفير البيئة الملائمة للعمل من خلال توفير الخدمات الإدارية والمستلزمات والأنظمة والتعاقد مع الموردين ومزودي الخدمات، وذلك تبعاً لأسس علمية ومهنية عالية المستوى بهدف تعزيز قدرة الموظفين على الإبداع ورفع الانتاجية وروح الانتماء للمؤسسة.

❖ **دائرة تحليل المخاطر والتأمين**

تؤدي هذه الدائرة العديد من الأدوار والمهمات والمسؤوليات التي تُسهم في تنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة، كما تعمل على تعزيز إدارة المخاطر بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني.

أ. وحدة المخاطر والتأمين:

تتولى الوحدة متابعة استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء، والتجهيزات لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر، وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك، بهدف تخفيض المخاطر السلوكية وتحقيق مبدأ الانصاف في آلية استيفاء الرسوم، وتحفيز البنوك الأعضاء لتحسين أدوات مراقبة المخاطر، ووضع الإجراءات اللازمة لتخفيض مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، إضافةً إلى قيامها باختبارات التحمل كأداة لدعم وتعزيز ضبط المخاطر.

ب. وحدة التصفية:

تتولى الوحدة القيام بالمهام المناطة بالمؤسسة كمُصفٍّ لأي بنك تقرر تصفيتُه وفقَ أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، كما وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعمليات التصفية، وذلك بهدف تنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما وتتولى وضعَ وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودِعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

ج. الوحدة القانونية:

تتولى الوحدة القيام بكافة المعاملات القانونية للمؤسسة ومتابعة إنجازها مع جهات الاختصاص ورفع التقارير الدورية عن عمل الوحدة، وصياغة العقود والاتفاقيات للمؤسسة.

❖ **وحدة التدقيق الداخلي**

يرتبط نشاط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة، وتتولى الوحدة مهمة التحقق من صلاحية وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة، ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة، بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

❖ **وحدة إدارة المخاطر المؤسسية:**

تعتبر الوحدة الجهة المسؤولة عن تطوير إطارٍ متكاملٍ وكفؤٍ لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية على مستوى المؤسسة، وتعمل على الإشراف على كفاية مهام وعمليات إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقييمها والتحوط لها والتقليل من احتمالية التباين والشك في تحقيق الأهداف والأداء في مهام وعمليات الدوائر المختلفة. وتهدف الوحدة إلى تعزيز الوعي وثقافة إدارة المخاطر لدى المؤسسة، ومساندة الإدارة العليا، وتقديم المشورة لها في تخطي التحديات وتطوير السياسات والأنظمة والضوابط الداخلية، بما يتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى في هذا المجال.

❖ **دائرة الاستثمار:**

تتولى الدائرة توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم عملية التخطيط والتطوير في المؤسسة، إضافةً إلى إدارة استثمارات أموال المؤسسة، وذلك وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من مجلس إدارة المؤسسة ووفق أحكام قانون المؤسسة.

أ. وحدة الاستثمار:

تقوم وحدة الاستثمار بتوظيف موارد المؤسسة ضمن سياسة واستراتيجية استثمار مدروسة ومقرّة من قبل مجلس إدارة المؤسسة، تهدف بشكل رئيسي إلى الحفاظ على رأس المال، إضافة إلى تنمية احتياطيات المؤسسة المخصصة لضمان أموال المودعين. وكذلك تعمل على توفير عائدٍ مناسبٍ، ضمن مستوى متدني من المخاطر، تماشياً مع أهداف المؤسسة ودورها في تعزيز الاستقرار المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون استثمارات المؤسسة ذات سيولة عالية تمكن المؤسسة من الاستجابة لأي طارئ.

ب. وحدة الأبحاث:

تشكلت وحدة الأبحاث منذ بداية عمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وذلك إيماناً منها بالدور الكبير الذي يلعبه البحث العلمي عالمياً في تطوير سبل التقدم والنمو الاقتصادي. وتتضح مهام ومسؤوليات الوحدة ضمن عدة مجالات أهمها: المساهمة في تزويد المؤسسة بالإطار المنهجي التحليلي والمعلوماتي المناسب واللازم لعمل المؤسسة، وتحقيق مبدأ الشفافية والمصداقية للمؤسسة، وذلك من خلال إصدار المنشورات الدورية التي تتسم بالمهنية والمتوافقة مع المعايير الدولية.

❖ **قسم تكنولوجيا المعلومات**

يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات ليكون مساهماً فاعلاً في دفع عجلة التطور في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على الصعيدين التنظيمي والإداري، وعلى صعيد الخدمات التي تقدمها المؤسسة، وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات التي وصلت إليها تكنولوجيا المعلومات في العالم والتي تخدم بيئة العمل. إضافة لتوفير الحلول المبتكرة وإعداد الخطط الاحتياطية للحفاظ على أمن المعلومات وتقليل المخاطر للحدود الدنيا وحماية موجودات المؤسسة. كما يعمل قسم تكنولوجيا المعلومات على تلبية الاحتياجات التقنية لكافة الدوائر والاقسام.

❖ **قسم العلاقات العامة**

يعتبر قسم العلاقات العامة من أقسام الدعم الاساسية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، فهي نافذة المؤسسة على المجتمع المحلي والدولي، ويهدف القسم إلى تعزيز التواصل والتعاون الداخلي والخارجي مع فئات المجتمع المستهدفة لنشر رؤية ورسالة المؤسسة بأفضل الطرق ووسائل الاتصال، والعمل على خلق قائمة بيانات لجميع الفئات المستهدفة لتسهيل الوصول إليها، ونقل الرسائل بشكل ايجابي ومهني مع مراعاة خصوصية كل فئة على حدا، وتحضير المواد والرسائل التي يجب نشرها من خلال وسائل الاتصال المتعددة مثل الموقع الالكتروني، المنشورات، الإعلام والإعلان.

❖ **مكتب غزة**

يقوم مكتب غزة بتنفيذ سياسات المؤسسة وتطبيقها في قطاع غزة، حيث انه الجهة الوحيدة التي تمثل المؤسسة في قطاع غزة امام جميع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل المؤسسة بشكل مباشر. كما يشرف على توعية المواطنين ضمن المحافظات الجنوبية بنظام ضمان الودائع الفلسطيني ونشأة المؤسسة وأهدافها، وذلك من خلال عقد ورش العمل المختلفة وتمثيل المؤسسة في الفعاليات المصرفية.

2.3 حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة

تتمثل حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من مساهمة الحكومة بمبلغ 20 مليون دولار، وكذلك من 100 ألف دولار -أو ما يعادلها بالعملات الأخرى-رسوم تأسيس غير مستردة يدفعها العضو خلال 15 يوماً من تاريخ الانضمام إلى المؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطيات التي تكونها المؤسسة من الاشتراكات السنوية للبنوك الأعضاء.

شكل(15): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين

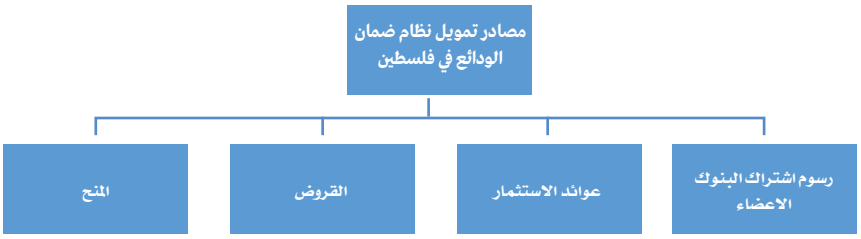

تتكون مصادر تمويل المؤسسة من رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء، ومن عوائد استثمار أموال نظام ضمان الودائع. كما يجوز للمؤسسة الحصول على المِنح المالية من أية جهة يوافق عليها المجلس، إضافةً إلى إمكانية الاقتراض، وذلك لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

2.4 العضوية

إن العضوية في المؤسسة إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أم إسلامية. ولقد بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون 13 بنكاً في العام 2021، منها 7 بنوك محلية و6 بنوك وافدة.

2.5 رسوم الاشتراك

يترتب على البنك العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي، وتكون نسبة رسوم الاشتراك (0.1%) واحد بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه، ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة اشتراك تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو، وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية، وذلك بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية، كما يجوز للمجلس مراجعة نسب الاشتراك السنوي وتعديلها وتحديد آلية الاحتساب.

2.6 تعويض المودِعين

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن تعويض المودِعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودِعين حسبَ سقف التعويض المحدد. ويتم احتساب سقف التعويض لكل مودِع على أساس توحيد جميع ودائعه المؤمّنة لدى العضو، بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقة له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.

في حال صدور قرار التصفية يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء، حيث تعمل المؤسسة على تسديده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

2.7 التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 المصفّي الوحيد لأي بنك تقرر سلطةُ النقد الفلسطينية تصفيتَه. وتمتلك المؤسسة صلاحيةَ اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودِعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها توثيق ما تدفعه للمودعين كدَين مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين.

كما للمؤسسة الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات البنك ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه عملية التصفية لتتمكن من دفع التعويضات للمودعين وإيفاء الديون لمستحقيها.

2.8 إدارة الاحتياطي

تعمل المؤسسة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز احتياطياتها المالية حتى تتمكن من حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء في فلسطين. لذلك يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة لا تقل عن 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، كما وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات الربع سنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أُخرى بعد طرح كافة المصاريف منها.

الفصل الثالث:

إنجازات وأنشطة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2021

إنجازات وأنشطة المؤسسة 2021

قامت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بسلسلة من الإنجازات والأنشطة خلال العام 2021، أهمها:

وقعت المؤسسة عدة مذكرات تفاهم من شأنها توطيد العلاقات الدولية بينها وبين مؤسسات ضمان الودائع حول العالم والنهوض بمسؤولياتها وممارسة الاختصاصات المنوطة بها بمزيد من الفعالية، وتبادل الخبرات بينهما في شتى المجالات المتعلقة بنظام ضمان الودائع للمساهمة في تحقيق أهدافهما. بحيث تم إعادة تفعيل مذكرة التفاهم والتعاون المشترك مع المؤسسة الكورية لضمان الودائع في آب 2021 والتي تم توقعيها سابقاً في تشرين أول 2017، بالإضافة الى توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع مؤسسة ضمان الودائع الاندونيسية في حزيران 2021 .

لقد استحدثت تعديلات على قانون المؤسسة رقم (15) من العام 2021، والذي منحها المؤسسة صلاحية تمويل التدابير الإصلاحية المقرة من قبل سلطة النقد -باعتبارها جهة الاختصاص بالإصلاح-من مواردها الذاتية للعضو الذي تعرض للاضطرابات أو مشاكل جوهرية تؤثر على مركزه المالي وتهدد بانهياره. كما وتضع المؤسسة وسلطة النقد السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ تدابير الإصلاح ومعالجة المصارف المنهارة أو ذات الاحتمالية العالية للانهيار.

المؤتمرات والاجتماعات الدولية

شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة وذلك عبر تقنية الزووم، منها المؤتمر السنوي الدولي للهيئة الدولية لضامني الودائع، وعدة ورشات عمل ولقاءات خاصة بالهيئة. حيث تأتي هذه المشاركات تعزيزاً لاستراتيجية وأهداف المؤسسة الرامية إلى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، وذلك من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات ما بين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية، بحيث يتم خلال هذه المؤتمرات مناقشة أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات ضمان الودائع، والاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في تعزيز دورها في الاستقرار المالي ودعم الاقتصاد، وكذلك الاطلاع على آخر المستجدات بخصوص أنظمة ضمان الودائع.

زيادة الوعي العام بنظام ضمان الودائع الفلسطيني

في إطار السعي للامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع وتحقيقاً لأحد أهداف المؤسسة والمتمثلة في رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، فقد قامت المؤسسة بعمل حملة توعوية خلال العام 2021، بحيث شملت جميع وسائل التواصل الاجتماعي، والموقع الالكتروني، ومطبوعات متعددة تم توزيعها على جميع أفرع ومكاتب البنوك.

الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

تضع المؤسسة نصب اعينها خطة استراتيجية تهدف الى رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، وستسعى الى مد الجسور داخل وخارج الوطن من خلال بناء شبكة علاقات متينة مع المؤسسات الداعمة لتطوير طريقة عملها نحو الافضل دائما.

تطمح الادارة التنفيذية إلى تحقيق رسالة المؤسسة الرامية إلى تعزيز استقرار وسلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني،

وزيادة الثقة عند المواطن الفلسطيني بالجهاز المصرفي الفلسطيني، وتوفير الحماية لأموال المودعين لدى البنوك الاعضاء.

تم التركيز في إعداد الخطة الاستراتيجية على عنصر التكنولوجيا من خلال تطبيق انظمة جديدة ستعزز تطوير طريقة عمل المؤسسة وآلية الحصول على البيانات والمعلومات من المصارف وسلطة النقد، وسينعكس ذلك على البيانات والتقارير الدورية المستخرجة.

تولي إدارة المؤسسة اهتماما كبيرا في تطوير العنصر البشري، فهو اللبنة الأساسية التي سيتم الاعتماد عليه في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الخطة، حيث اعتمدت الإدارة خطة تدريب وتأهيل طموحة لكافة العاملين وفي شتى المجالات الإدارية والفنية والمالية والتكنولوجية.

استطاعت المؤسسة تحقيق الكثير من أهدافها خلال السنوات السابقة، مما أعطاها الدافع للاستمرار في تقديم ما هو أفضل خلال السنوات القادمة بجهود كافة العاملين بالمؤسسة وبمساندة مجلس إدارتها الموقر.

تقوم المؤسسة دورياً بوضع مؤشرات لقياس مدى إنجاز أهدافها، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز من خلال تشكيل لجان على مستوى الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المؤسسة، بهدف معالجة أية انحرافات قد تحدث وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم وإجراء التعديلات اللازمة.

تماشياً مع القانون الخاص بالمؤسسة والذي يجيز استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على درجة المخاطر ولغايات الامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع، ستقوم المؤسسة في مطلع العام 2023 وبالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية والبنوك الأعضاء بمباشرة العمل على استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على المخاطر، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والأسس والمعايير المعمول بها دولياً والمُقرّة من قبل لجنة بازل.

تشير النتائج الأولية للخطة الاستراتيجية إلى إمكانية تحقيق مستوى الاحتياطي المستهدف بواقع 3% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بحلول العام 2031 نتيجة لزيادة رسوم الاشتراك مطلع العام 2022 لتصبح 0.2% بدلاً من 0.1%».

المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل:

جدول (8): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل

البند	فعلي		متوقع			
	2020	2021	2022	2023	2024	2025
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دولار)	14,482.7	15,667.3	17,039.8	18,532.5	20,155.9	21,921.6
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	5,459.1	6,027.3	6,451.9	6,897.1	7,363.9	7,853.2
احتياطيات المؤسسة (مليون دولار)	212.02	229.41	270.05	314.93	364.42	418.97
احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (٪)	1.464%	1.464%	1.585%	1.699%	1.808%	1.911%
احتياطيات المؤسسة إلى قيمة التعويض الفوري (٪)	3.9%	3.8%	4.2%	4.6%	4.9%	5.3%
احتياطيات المؤسسة إلى الاحتياطي المستهدف (٪)	48.8%	48.8%	52.8%	56.6%	60.3%	63.7%
قيمة التعويض الفوري إلى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪)	37.7%	38.5%	37.9%	37.2%	36.5%	35.8%

الفصل الرابع:
القوائم المالية

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف : ٢٢٤٢١٠١١ ٩٧٠+
فاكس: ٢٢٤٢٢٣٢٤ ٩٧٠+
www.ey.com

نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

الـرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (المؤسسة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الدخل والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية، عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف نشاطها أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المؤسسة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ
عبد الكريم محمود
رخصة رقم ٢٠١٧/١٠١

رام الله – فلسطين
٣٠ حزيران ٢٠٢٢

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ دولار أمريكي	٢٠٢٠ دولار أمريكي
الموجودات			
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٣	٣٢,٧٥١,٥٨٦	٤,٣٨٤,٨٤٣
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٤	٣٦,٠٧٦	١٠٣,٦٢٥
رسوم اشتراكات مستحقة	٥	٣,٧٤٥,٥٠٧	٣,٣٣٦,٣٤٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٦	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢	٢٠٢,٢٠٩,٢٨٢
ممتلكات ومعدات	٧	٢٠٣,٢٤١	١,٢٢٣,١١٨
استثمارات عقارية	٨	١,١١٣,٢٧٢	–
حق استخدام الأصول	٩	–	١١٨,٧١٦
موجودات غير ملموسة	١٠	٢٩,٥٦٩	٢٩,٢٥٤
موجودات أخرى	١١	١,٤٧٧,٨٠٠	١,٦١١,٩٠٣
مجموع الموجودات		٢٢٩,٩٠٩,٥٢٣	٢١٣,٠١٧,٠٨٥
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مخصص نهاية الخدمة	١٢	٣٠٣,١٨٥	٢٣٩,٣٩٦
مطلوبات متعلقة بعقود الايجار	١٣	–	١٤٠,٣٨٣
مطلوبات أخرى	١٤	٢٠١,٠٨٤	٦١٤,٨٦٣
مجموع المطلوبات		٥٠٤,٢٦٩	٩٩٤,٦٤٢
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك إسلامية	١٥	٣٠,٩٣٢,١٩٦	٢٧,٦٦٤,٣٦٦
احتياطي بنوك تجارية	١٥	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤	١٧٠,١٧٣,٢٦٣
مجموع حقوق الملكية		٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤	٢١٢,٠٢٢,٤٤٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢٢٩,٩٠٩,٥٢٣	٢١٣,٠١٧,٠٨٥

قائمة الدخل والدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ دولار أمريكي	٢٠٢٠ دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات رسوم الإشتراكات	١٦	١٤,٣٢١,٤٤٣	٢١,٧٩٨,٢٩٠
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي	١٧	٤,٧٥٤,٩٢٣	٤,٢٢٨,٨١٦
إيرادات مؤجلة محققة	١٤	٣٥,٤٦٥	–
إيرادات أخرى		١٦,٩٣٤	١٥,٨٥٠
إجمالي الدخل قبل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة		١٩,١٢٨,٧٦٥	٢٦,٠٤٢,٩٥٦
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة، بالصافي	٣ و٦ و٢١	(٤٧٢,٦٨٧)	(١٣٨,٨٣٩)
صافي الدخل بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		١٨,٦٥٦,٠٧٨	٢٥,٩٠٤,١١٧
المصاريف			
نفقات الموظفين	١٨	(٨٩٦,٤٠٦)	(٨٣٩,٦٨٠)
مصاريف إدارية وعامة	١٩	(١٩١,٦٧١)	(٢٢٣,٩٧٥)
إستهلاكات وإطفاءات	١٠،٩،٧	(١٤٢,٠٢١)	(١١١,٠٧٦)
مصاريف إستبعاد مشاريع تحت التنفيذ	٢٠	(٣٠,٩٤٢)	(٥٩٨,٥٥٦)
تكلفة تمويل مطلوبات عقود الايجار		(٨,٢٤١)	(١١,١٨٠)
خسائر فروقات عملة		(٣,٩٨٦)	(٦,٩٦٥)
مجموع المصاريف		(١,٢٧٣,٢٦٧)	(١,٧٩١,٤٣٢)
دخل السنة		١٧,٣٨٢,٨١١	٢٤,١١٢,٦٨٥
بنود الدخل الشامل الأخرى		–	–
إجمالي الدخل الشامل		١٧,٣٨٢,٨١١	٢٤,١١٢,٦٨٥

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	رأس المال المدفوع	إحتياطي بنوك إسلامية	إحتياطي بنوك تجارية	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
٢٠٢١	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٢٧,٦٦٤,٣٦٦	١٧٠,١٧٣,٢٦٣	–	٢١٢,٠٢٢,٤٤٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	١٧,٣٨٢,٨١١	١٧,٣٨٢,٨١١
محول إلى احتياطيات (إيضاح ١٥)	–	٣,٢٦٧,٨٣٠	١٤,١١٤,٩٨١	(١٧,٣٨٢,٨١١)	–
الرصيد في نهاية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٣٠,٩٣٢,١٩٦	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤	_	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤

	رأس المال المدفوع	إحتياطي بنوك إسلامية	إحتياطي بنوك تجارية	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
٢٠٢٠	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٢٣,٤٢٧,٨٧٦	١٥٠,٢٩٧,٠٦٨	–	١٨٧,٩٠٩,٧٥٨
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	٢٤,١١٢,٦٨٥	٢٤,١١٢,٦٨٥
محول إلى احتياطيات (إيضاح ١٥)	–	٤,٢٣٦,٤٩٠	١٩,٨٧٦,١٩٥	(٢٤,١١٢,٦٨٥)	–
الرصيد في نهاية السنة	١٤,١٨٤,٨١٤	٢٧,٦٦٤,٣٦٦	١٧٠,١٧٣,٢٦٣	–	٢١٢,٠٢٢,٤٤٣

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ دولار أمريكي	٢٠٢٠ دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
دخل السنة		١٧,٣٨٢,٨١١	٢٤,١١٢,٦٨٥
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات		١٤٢,٠٢١	١١١,٠٧٦
تكلفة تمويل مطلوبات عقود الايجار		٨,٢٤١	١١,١٨٠
مخصص نهاية الخدمة		٨٠,٠٧٦	٨٠,٢٩٤
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة، بالصافي		٤٧٢,٦٨٧	١٣٨,٨٣٩
أرباح ناتجة عن استبعاد عقود إيجار		(١٥,٣١٠)	–
خسائر استبعاد موجودات غير ملموسة ومشاريع تحت تنفيذ		–	٥,٧٦٧
إيردات مؤجلة متحققة		(٣٥,٤٦٥)	–
أرباح استبعاد ممتلكات ومعدات		(٩٠٨)	–
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي		(٤,٧٥٤,٩٢٣)	(٤,٢٢٨,٨١٦)
		١٣,٢٧٩,٢٣٠	٢٠,٢٣١,٠٢٥
التغير في رأس المال العامل:			
ودائع لدى بنوك تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(٣٢,١٧١,٢٨٣)	–
رسوم اشتراكات مستحقة		(٤٠٩,١٦٣)	٥,٦٢٦,٨٧٣
موجودات أخرى		٦٩,٢٨٣	(٨,٢٥٢)
مطلوبات أخرى		(٥٥٠,٣٦٠)	٥٥١,٥٩٨
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل قبل تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة		(١٩,٧٨٢,٢٩٣)	٢٦,٤٠١,٢٤٤
دفعات نهاية الخدمة		(١٦,٢٨٧)	(٩,٤٤٣)
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل		(١٩,٧٩٨,٥٨٠)	٢٦,٣٩١,٨٠١
أنشطة الإستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(١٨,٧٦٦)	(٨٤,٦٠٥)
بيع ممتلكات ومعدات		١٣٠	–
استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة		٥٦,٦٧٧,٩٩٥	٧٨,١١٤,٣٩٤
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(٤٦,٣٨٨,٣٣٠)	(١١٣,٩٩٥,٧٨٥)
أرباح وفوائد ودائع وسندات مقبوضة، بالصافي		٦,١٥٠,٧٢٨	٤,٨٩٣,٣١٩
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		١٦,٤٢١,٧٥٧	(٣١,٠٧٢,٦٧٧)
أنشطة التمويل			
المسدد من مطلوبات عقود الايجار		(٦١,٦٢٥)	(٦١,٢٥١)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		(٦١,٦٢٥)	(٦١,٢٥١)
النقص في النقد وما في حكمه		(٣,٤٣٨,٤٤٨)	(٤,٧٤٢,١٢٧)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٤,٥٤١,٢٣٨	٩,٢٨٣,٣٦٥
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٢٢	١,١٠٢,٧٩٠	٤,٥٤١,٢٣٨

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

١. المؤسسة ونشاطها

تأسست المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (المؤسسة) بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ (القانون) من قبل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق ملكية نظام ضمان الودائع

تتكون حقوق ملكية نظام ضمان الودائع مما يلي:

مساهمة الحكومة الفلسطينية بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون. قامت الحكومة بتسديد ٢ مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ. تم خلال عام ٢٠١٧ تسديد مبلغ ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية في رأس مال المؤسسة من قبل بنك التنمية الألماني نيابة عن وزارة المالية. بلغت قيمة مساهمة الحكومة الفلسطينية غير المسددة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مبلغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي.

رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.

تكون المؤسسة احتياطات بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها الأدنى ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع

تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي:

- رسوم الإشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية.
- عوائد إستثمار أموال نظام ضمان الودائع.
- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب القانون.
- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة.

تهدف المؤسسة إلى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، وتعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على استقراره ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة (٢٠) و(٢٣) موظفاً كما فـي ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ من قبل مجلس إدارة المؤسسة في الجلسة رقم (٢٠٢٢/٢) بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠٢٢.

٢. أسس اعداد القوائم المالية والتغيرات في السياسات المحاسبية

١,٢ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للمؤسسة.

٢,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، باستثناء أن المؤسسة قامت بتطبيق التعديلات التالية ابتداءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك): تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (٧)، ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (٤) ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦)

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

- التطبيق العملي ليتم التعامل مع التغيرات التعاقدية والتغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق
- تتطلب الإعفاءات من المؤسسة تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر
- يجوز للمؤسسة استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقدياً، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ بعد ٣٠ حزيران ٢٠٢١ – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦). منحت هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-١٩. نظرًا لكونه حلاً عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلق بوباء COVID-١٩ والممنوحة من المؤجر يمثل تعديلًا لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢١، ولكن نظرًا لاستمرار تأثير وباء COVID-١٩، وبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى ٣٠ حزيران ٢٠٢٢.

تنطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٢١.

لم تحصل المؤسسة على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩.

معايير التقارير المالية الدولية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وستقوم المؤسسة بتطبيق هذه المعايير والتعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

إشارة إلى الإطار المفاهيمي – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (٣)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (٣) اندماج الأعمال – إشارة إلى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة إلى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولية رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day ٢) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولية رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الموجودات إلى الموقع وتجهيزها للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة إنتاجها في قائمة الدخل والدخل الشامل.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها إلى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار '١٠٪' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

ستقوم المؤسسة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها المؤسسة التعديل.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

تعريف التقديرات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)، حيث قدم تعريفًا لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.

تقوم المؤسسة حاليًا بتقييم أثر التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية على القوائم المالية للمؤسسة.

٣,٢ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات

إيرادات رسوم الاشتراكات

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة محددة من متوسط إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ وذلك وفق للتعاميم التي تصدر من المؤسسة بهذا الخصوص.

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة، الفعلي لكافة الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأدوات المالية التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى. إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، بالكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تعترف المؤسسة بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل والدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أية رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، تقوم المؤسسة باحتساب ربح أو خسارة "لليوم الأول" كما هو موضح أدناه.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها بالكلفة المطفأة.

الموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المؤسسة فقط بقياس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

فيما يلي تفاصيل هذه الشروط:

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المؤسسة بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمؤسسة على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم المؤسسة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمؤسسة، لا تقوم المؤسسة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شراؤها حديثاً للفترات اللاحقة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المؤسسة بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الاستثمارات والنقد لدى البنوك.

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهر من تاريخ القوائم المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قامت المؤسسة بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى:	تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
المرحلة الثانية:	تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
المرحلة الثالثة:	تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. تقوم المؤسسة بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى المؤسسة توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المؤسسة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمؤسسة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من الاستثمارات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.
الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الإئتماني خلال ١٢ شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي تقوم المؤسسة باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، تقوم المؤسسة باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الإئتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.
المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، تقوم المؤسسة باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة ١٠٠٪ ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

النظرة المستقبلية للمعلومات

تعتمد المؤسسة على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات البطالة.

إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

عقود الإيجار

تقوم المؤسسة بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

وتطبق المؤسسة نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. وتعترف المؤسسة بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة. تقيد دفعات الايجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

حق استخدام الأصول

تقوم المؤسسة بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الأصل بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الأصل قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم تكن المؤسسة متيقنة من الحصول على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل. تخضع موجودات حق استخدام الأصل إلى اختبار التدني في القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

تقوم المؤسسة في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن تمارسه المؤسسة بالإضافة الى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان المؤسسة ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، تستخدم المؤسسة لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الأصل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

تقوم المؤسسة بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما تقوم المؤسسة أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن تكون للمؤسسة القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

تستخدم المؤسسة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد المؤسسة فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم المؤسسة باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المؤسسة بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل والدخل الشامل عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
تحسينات على المأجور	٧
معدات	٥
أثاث ولوازم	٥
مركبات	٥
أجهزة مكتبية وأنظمة حاسوب	٢-٥

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل والدخل الشامل.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

تدني الموجودات غير المالية

تقوم المؤسسة في تاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المؤسسة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المؤسسة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المؤسسة ويتم تسجيلها في قائمة الدخل والدخل الشامل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة المؤسسة بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع ويتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

استثمارات عقارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية. يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود مثل هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها. يتم قيد الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل والدخل الشامل في فترة الاستبعاد.

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من الاستثمارات العقارية إلى بند العقارات والممتلكات والمعدات والتي يتم استخدامها من قبل المؤسسة، فإن كلفة الممتلكات المحولة للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل. إذا ارتأت المؤسسة تحويل ممتلكاتها إلى استثمارات عقارية، تستمر المؤسسة باستخدام السياسات المحاسبية للعقارات والممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

إن الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة والتي يستحق عليها دفعات محددة أو يمكن تحديدها والتي تستحق بتاريخ محدد ولدى المؤسسة النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. يتم قيد هذه الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء ولاحقاً، يتم قيدها بالكلفة المطفأة، بإستخدام طريقة العائد الفعلي، بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف أعمال بناء مقر المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب الممتلكات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على المؤسسة التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمؤسسة.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل والدخل الشامل.

إيرادات مؤجلة

تظهر الممتلكات والمعدات والتي تم الحصول عليها من خلال المنح كإيرادات مؤجلة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات في قائمة الدخل والدخل الشامل بشكل منتظم وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع لها.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد في الصندوق ولدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد إدارة المؤسسة بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة وهي كما يلي:

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل والدخل الشامل.
- تم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- مطلوبات متعلقة بعقود الايجار وحق استخدام الأصول.
- القيمة العادلة للأدوات المالية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن أسس ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (٩). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة من إدارة المؤسسة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الإئتمانية المتوقعة.

إن سياسة المؤسسة في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- الأرصدة والودائع لدى البنوك: إفرادي على مستوى الوديعة/ المؤسسة
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة: إفرادي على مستوى أداة الدين.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسة عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث تقوم المؤسسة بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المؤسسة.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فانه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

١. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
٢. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من ٣٠ يوم. بهذا الخصوص قامت المؤسسة باعتماد فترة ٣٠ يوم.
٣. انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (٩) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:**

يجب الأخذ بعين الإعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة أن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بإجتهادات جوهرية. إن إحتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة (١) والمرحلة (٢) لمخصص خسائر إئتمانية متوقعة مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الإقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة. يتم ربط كل سيناريو من حالات الإقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الإقتصاد الكلي المتغيرة.

٣. نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق	٦١٠	٥٥٦
حسابات جارية وتحت الطلب	١,٠٦٦,١٠٤	٨٥١,٠١٩
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	٣٢,١٧١,٢٨٣	–
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	–	٣,٥٨٦,٠٣٨
	٣٣,٢٣٧,٩٩٧	٤,٤٣٧,٦١٣
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٨٦,٤١١)	(٥٢,٧٧٠)
	٣٢,٧٥١,٥٨٦	٤,٣٨٤,٨٤٣

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى البنوك:

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٤,٤٣٧,٠٥٧	–	–	٤,٤٣٧,٠٥٧
صافي التغير خلال السنة	٢٨,٨٠٠,٣٣٠	–	–	٢٨,٨٠٠,٣٣٠
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣٣,٢٣٧,٣٨٧	–	–	٣٣,٢٣٧,٣٨٧

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٢,٩٨٢,١٤٠	–	–	٢,٩٨٢,١٤٠
صافي التغير خلال السنة	١,٤٥٤,٩١٧	–	–	١,٤٥٤,٩١٧
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٤,٤٣٧,٠٥٧	–	–	٤,٤٣٧,٠٥٧

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى البنوك هي كما يلي:

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٥٢,٧٧٠	–	–	٥٢,٧٧٠
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	٤٣٣,٦٤١	–	–	٤٣٣,٦٤١
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٤٨٦,٤١١	–	–	٤٨٦,٤١١

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٣٦,٦٣٣	–	–	٣٦,٦٣٣
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	١٦,١٣٧	–	–	١٦,١٣٧
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥٢,٧٧٠	–	–	٥٢,٧٧٠

٤. أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٦,٠٧٦	١٠٣,٦٢٥
	٣٦,٠٧٦	١٠٣,٦٢٥

٥. رسوم اشتراكات مستحقة

يمثل هذا البند رسوم الاشتراكات المستحقة وغير المقبوضة من الأعضاء عن الربع الأخير لعام ٢٠٢١. بلغت رسوم الإشتراكات المستحقة وغير المقبوضة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠ مبلغ ٣,٧٤٥,٥٠٧ دولار أمريكي و٣,٣٣٦,٣٤٤ دولار أمريكي، على التوالي.

٦. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية*	١٧٧,٨٧٤,٥٧٤	١٩١,٩٩١,٧٦٠
سندات خزينة البنك المركزي الأردني**	٥,٥٠٠,٧٤٥	٥,٥٠١,٣٢٣
سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية ***	٧,٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
	١٩٠,٨٧٥,٣١٩	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٢٢,٨٤٧)	(٢٨٣,٨٠١)
	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢	٢٠٢,٢٠٩,٢٨٢

* يمثل هذا البند إستثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من مؤسسات أجنبية تستحق خلال سنة إلى ست سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين ١,٦٣٪ إلى ٥,٨٨٪.

** يمثل هذا البند إستثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من خزينة البنك المركزي الأردني تستحق خلال سنة، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين ٣,٩٥٪ إلى ٤,٥٤٪.

*** يمثل هذا البند إستثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من شركة محلية تستحق خلال أربعة إلى خمس سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين ٤,٥٪ إلى ٥٪.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣	–	–	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣
إضافات خلال السنة	٤٦,٣٨٨,٣٣٠	–	–	٤٦,٣٨٨,٣٣٠
إستحقاق خلال السنة	(٥٦,٦٧٧,٩٩٥)	–	–	(٥٦,٦٧٧,٩٩٥)
صافي التغير في العلاوت والاطفاءات خلال السنة	(١,٣٢٨,٠٩٩)	–	–	(١,٣٢٨,٠٩٩)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١٩٠,٨٧٥,٣١٩	–	–	١٩٠,٨٧٥,٣١٩

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	١٦٢,٠٢١,٢٠٧	٥,٥٠٠,٧١٨	–	١٦٧,٥٢١,٩٢٥
المحول الى المرحلة (١)	٥,٥٠٠,٧١٨	(٥,٥٠٠,٧١٨)	–	–
إضافات خلال السنة	١١٣,٩٩٥,٧٨٥	–	–	١١٣,٩٩٥,٧٨٥
إستحقاق خلال السنة	(٧٨,١١٤,٣٩٤)	–	–	(٧٨,١١٤,٣٩٤)
صافي التغير في العلاوت والاطفاءات خلال السنة	(٩١٠,٢٣٣)	–	–	(٩١٠,٢٣٣)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣	–	–	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٢٨٣,٨٠١	–	–	٢٨٣,٨٠١
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	٣٩,٠٤٦	–	–	٣٩,٠٤٦
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣٢٢,٨٤٧	–	–	٣٢٢,٨٤٧

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	–	١٦١,٠٩٩	–	١٦١,٠٩٩
المحول الى المرحلة (١)	١٦١,٠٩٩	(١٦١,٠٩٩)	–	–
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	١٢٢,٧٠٢	–	–	١٢٢,٧٠٢
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٢٨٣,٨٠١	–	–	٢٨٣,٨٠١

٧. ممتلكات ومعدات

٣١ كانون الأول ٢٠٢١	أراضي*	تحسينات على المأجور	معدات	أثاث ولوازم	مركبات	أجهزة مكتبية وأنظمة حاسوب **	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	١,١١٣,٢٧٢	١٤٠,٦٤٢	٥٣,١١٢	٧١,٧٠١	٣٨,٢٤٩	١٠٧,٩٠٨	١,٥٢٤,٨٨٤
الإضافات	–	٦٣١	٣,٠٩٢	٥,٤٠٩	–	١٦٩,١٢٧	١٧٨,٢٥٩
الاستبعادات	–	–	–	(٢,٨٢٧)	–	(١٢,٠٨٧)	(١٤,٩١٤)
محول الى استثمارات عقارية*	(١,١١٣,٢٧٢)	–	–	–	–	–	(١,١١٣,٢٧٢)
الرصيد في نهاية السنة	–	١٤١,٢٧٣	٥٦,٢٠٤	٧٤,٢٨٣	٣٨,٢٤٩	٢٦٤,٩٤٨	٥٧٤,٩٥٧
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	–	١١٠,٧٨١	٣٥,٠٢٧	٦٤,٣٧٧	٢٨,٥٢٥	٦٣,٠٥٦	٣٠١,٧٦٦
استهلاك السنة	–	١٩,٧٦٩	٤,٣٥٦	٣,٠٣٦	٧,٦٥٠	٤٧,٩٤٥	٨٢,٧٥٦
الاستبعادات	–	–	–	(٧١٩)	–	(١٢,٠٨٧)	(١٢,٨٠٦)
الرصيد في نهاية السنة	–	١٣٠,٥٥٠	٣٩,٣٨٣	٦٦,٦٩٤	٣٦,١٧٥	٩٨,٩١٤	٣٧١,٧١٦
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	–	١٠,٧٢٣	١٦,٨٢١	٧,٥٨٩	٢,٠٧٤	١٦٦,٠٣٤	٢٠٣,٢٤١
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١,١١٣,٢٧٢	٢٩,٨٦١	١٨,٠٨٥	٧,٣٢٤	٩,٧٢٤	٤٤,٨٥٢	١,٢٢٣,١١٨

* أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ آذار ٢٠٢١ قرار رقم (٠٢/١٨/٩٨/م.و/م.ا) لعام ٢٠٢١ بنقل مقر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وموظفيها الى مقر سلطة النقد ووقف مشروع بناء مقر المؤسسة. بناءً على ذلك قرر مجلس إدارة المؤسسة إعادة تصنيف الأراضي إلى استثمارات عقارية.

** بلغت تكلفة الأجهزة المكتبية وأنظمة الحاسوب المضافة خلال السنة بتبرع من البنك الألماني ١٦٠,٨٩٣ دولار أمريكي كما وبلغت قيمتها الدفترية ١٢٧,٧٢٧ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (إيضاح ٢٦،١٤).

٨. استثمارات عقارية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	–	–
محول من ممتلكات ومعدات (إيضاح ٧)	١,١١٣,٢٧٢	–
الرصيد في نهاية السنة	١,١١٣,٢٧٢	–

٩. حق استخدام الأصول

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١١٨,٧١٦	١٧٨,٥٣٠
إستبعادات	(٧١,٦٨٩)	–
إطفاءات خلال السنة	(٤٧,٠٢٧)	(٥٩,٨١٤)
الرصيد في نهاية السنة	–	١١٨,٧١٦

١٠. موجودات غير ملموسة

يمثل هذا البند برامج وشبكات، فيما يلي الحركة على الموجودات غير الملموسة خلال سنة ٢٠٢١ و٢٠٢٠:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٢٩,٢٥٤	٣٣,٧١٨
الإضافات*	١٢,٥٥٣	٥,١٢٩
الإطفاءات	(١٢,٢٣٨)	(٩,٥٩٣)
الرصيد في نهاية السنة	٢٩,٥٦٩	٢٩,٢٥٤

* بلغت تكلفة البرامج والشبكات المضافة خلال السنة بتبرع من البنك الألماني ١١,١٥٣ دولار أمريكي كما وبلغت قيمتها الدفترية ٨,٨٥٤ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (إيضاح ٢٦،١٤).

١١. موجودات أخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد سندات مستحقة غير مقبوضة	١,٣٨٦,٥٠٢	١,٤٨٩,٧٥٨
فوائد ودائع مستحقة غير مقبوضة	٣٧,٩٤٤	٢,٣٩٤
فوائد مدفوعة لحملة السندات	٢٤,٦٥٧	٩٣,٠٨٣
مصاريف مدفوعة مقدماً	٨,٧٢٢	١١,٠٥٥
أخرى	١٩,٩٧٥	١٥,٦١٣
	١,٤٧٧,٨٠٠	١,٦١١,٩٠٣

١٢. مخصص نهاية الخدمة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	٢٣٩,٣٩٦	١٦٨,٥٤٥
إضافات خلال السنة	٨٠,٠٧٦	٨٠,٢٩٤
دفعات خلال السنة	(١٦,٢٨٧)	(٩,٤٤٣)
الرصيد نهاية السنة	٣٠٣,١٨٥	٢٣٩,٣٩٦

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمؤسسة.

١٣. مطلوبات متعلقة بعقود الايجار

يوضح الجدول ادناه القيمة الدفترية لمطلوبات متعلقة بعقود الإيجار والحركة عليها خلال السنة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٤٠,٣٨٣	١٩٠,٤٥٤
استبعادات	(٨٦,٩٩٩)	–
تكلفة التمويل للسنة	٨,٢٤١	١١,١٨٠
الدفعات	(٦١,٦٢٥)	(٦١,٢٥١)
الرصيد نهاية السنة	–	١٤٠,٣٨٣

١٤. مطلوبات أخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات مؤجلة*	١٣٦,٥٨١	–
مخصص اجازات موظفين	٥٥,٠٤٥	٥٣,٩٨٠
ذمم موردين ومصاريف مستحقة	٩,٤٥٨	٥٦٠,٨٨٣
	٢٠١,٠٨٤	٦١٤,٨٦٣

* يمثل هذا البند إيرادات مؤجلة من البنك الألماني للتنمية (إيضاح ٢٦). فيما يلي الحركة التي تمت على حساب إيرادات مؤجلة خلال السنة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	–	–
إضافات	١٧٢,٠٤٦	–
محوّل الى إيرادات مؤجلة متحققة	(٣٥,٤٦٥)	–
رصيد نهاية السنة	١٣٦,٥٨١	–

١٥. احتياطيات

بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون. سيتم استخدام الاحتياطي لتنفيذ أهداف المؤسسة.

يتم تكوين احتياطي إسلامي واحتياطي تجاري (تقليدي) بحيث يتم توزيع صافي الدخل على الاحتياطي الإسلامي والتجاري على أساس نسبي وفقاً لقيمة رسوم الاشتراك للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية في نهاية السنة المالية.

١٦. إيرادات رسوم الإشتراكات

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك الأعضاء، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام ٢٠١٤ لحساب المؤسسة بنسبة ٠,٣٪ من إجمالي رصيد الودائع المحدد بموجب أحكام القانون. صدر بتاريخ ١ كانون الأول ٢٠١٩ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٠٣) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,٢٪ – ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,٢٪ من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من ٠,٣٪ من متوسط إجمالي الودائع. كما وصدر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠٢٠/٠٢) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,١٪ – ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,١٪ من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من ٠,٢٪ من متوسط إجمالي الودائع. قامت المؤسسة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١ بإصدار تعميم رقم (٢٠٢١/٢) والذي يقضي بتعديل نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح (٠.٠٢٪) من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون وذلك اعتباراً من تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. كما يقضي التعميم بتطبيق نظام استيفاء الرسوم المبني على المخاطر مطلع عام ٢٠٢٣.

فيما يلي تفاصيل إيرادات رسوم الإشتراكات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	١١,٦٢٩,١٢٦	١٧,٩٦٨,٤٢٩
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	٢,٦٩٢,٣١٧	٣,٨٢٩,٨٦١
	١٤,٣٢١,٤٤٣	٢١,٧٩٨,٢٩٠

١٧. أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد موجودات مالية تجارية بالكلفة المطفأة	٥,٢٥٠,٧٧٧	٤,٤٩٢,١٩٥
أرباح موجودات مالية إسلامية بالكلفة المطفأة	٧٢٣,٧٩٩	٨١٨,٥٣٣
فوائد عوائد استثمارية – ودائع لدى بنوك تجارية	١٨٧,٣٩٦	٨٩,٣٩٦
إيردات عوائد استثمارية – ودائع لدى بنوك إسلامية	١١٢,٧٥٣	–
إيرادات عوائد استثمارية – ودائع لأجل لدى سلطة النقد	–	١,٧٢٢
مصاريف عمولات شركات وساطة مالية	(١٩١,٧٠٣)	(٢٦٢,٧٩٧)
إطفاء علاوة أو خصم سندات، بالصافي	(١,٣٢٨,٠٩٩)	(٩١٠,٢٣٣)
	٤,٧٥٤,٩٢٣	٤,٢٢٨,٨١٦

١٨. نفقات الموظفين

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	٦٥٩,٦٧٤	٦٠٢,٣٢٢
تعويض نهاية الخدمة	٨٠,٠٧٦	٨٠,٢٩٤
مساهمة المؤسسة في صندوق الإدخار	٦٢,٢٣٧	٦٠,٧٤٣
بدل تنقلات للموظفين	٤٧,٥٥٩	٤٧,٥٥٦
مصاريف تأمينات صحية	١٨,٣٤٥	٢١,٢٢٨
مصاريف اتصالات	١١,٠١٢	٤,٨٨٩
إجازات مستحقة	٩,٥٦٢	١٢,٢٠٢
تدريب ومؤتمرات ولقاءات عمل	٣,٣٧٢	٥,٩٢٧
محروقات	٢,٤٢٣	١,٩٨٥
أخرى	٢,١٤٦	٢,٥٣٤
	٨٩٦,٤٠٦	٨٣٩,٦٨٠

١٩. مصاريف إدارية وعامة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم واشتراكات	٥٩,٤٦١	٥٦,٩٥٠
مكافآت أعضاء ولجان مجلس الإدارة	٣٨,٥٠٠	٤٠,٠٠٠
أتعاب قانونية واستشارات مهنية	٢٤,٧١٢	٢٢,٠٣٦
بريد وهاتف وإنترنت	١٨,٨٣٠	١٣,٣٧٤
مياه وكهرباء	١٢,٠٦٣	١٤,١٩٦
نظافة وحراسة	١٠,٣٨٧	١٣,٩١٣
دعاية وإعلانات	٧,٦٧٦	٣٤,٥٦٤
تجهيزات مكتبية	٣,٤٣٤	٧,١٣١
صيانة	٢,٨٨٧	٣,١٨٥
محروقات	٢,٣٦٢	١,٧٨٩
ايجارات	٢,٠٦٢	–
مصاريف عمولات وفوائد بنكية	١,٨٥٢	٢,٢٨٨
مركبات	١,٤٨١	١,٣٦٣
ضيافة	١,١٠٦	١,٧٦٢
مصاريف ترجمة	٧٩٨	–
قرطاسية ومطبوعات	٥٠٦	١,٣٠١
تقارير سنوية وخطط عمل	٥٠٠	٤,٦٢٣
تأمينات عامة	٣٠٧	٢٧٧
أخرى	٢,٧٤٧	٥,٢٢٣
	١٩١,٦٧١	٢٢٣,٩٧٥

٢٠. مصاريف إستبعاد مشاريع تحت التنفيذ

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ آذار ٢٠٢١ قرار رقم (٠٢/١٨/٩٨/م.و/م.ا) لعام ٢٠٢١ بنقل مقر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وموظفيها الى مقر سلطة النقد ووقف مشروع بناء مقر المؤسسة. تم استبعاد المشروع وشطب القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠. كما بلغت اجمالي المصاريف المتعلقة باستبعاد مشاريع تحت التنفيذ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مبلغ ٣٠,٩٤٢ دولار أمريكي و٥٩٨,٥٥٦ دولار أمريكي، على التوالي.

٢١. مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

	٢٠٢١			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك (إيضاح ٣)	٤٣٣,٦٤١	–	–	٤٣٣,٦٤١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦)	٣٩,٠٤٦	–	–	٣٩,٠٤٦
	٤٧٢,٦٨٧	–	–	٤٧٢,٦٨٧

	٢٠٢٠			
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك (إيضاح ٣)	١٦,١٣٧	–	–	١٦,١٣٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦)	١٢٢,٧٠٢	–	–	١٢٢,٧٠٢
	١٣٨,٨٣٩	–	–	١٣٨,٨٣٩

٢٢. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٣٣,٢٣٧,٩٩٧	٤,٤٣٧,٦١٣
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦	١٠٣,٦٢٥
يطرح منه: ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر	(٣٢,١٧١,٢٨٣)	–
	١,١٠٢,٧٩٠	٤,٥٤١,٢٣٨

٢٣. معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند الأرصدة والعمليات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

تشمل قائمة المركز المالي على الأرصدة التالية مع جهات ذات علاقة:

		٢٠٢١	٢٠٢٠
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	مجلس إدارة	٣٦,٠٧٦	١٠٣,٦٢٥

تشمل قائمة الدخل والدخل الشامل المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة:

		٢٠٢١	٢٠٢٠
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد ودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية	مجلس إدارة	–	١,٧٢٢
مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	مجلس إدارة	٣٨,٥٠٠	٤٠,٠٠٠
رواتب ومنافع الإدارة العليا:			
منافع قصيرة الأجل		١٤٦,٢٨٢	١٣٨,٦٣٤
نهاية الخدمة		١٥,٥٩٥	١٤,٦٠٨

٢٤. قياس القيمة العادلة

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

				قياس القيمة العادلة بإستخدام		
	تاريخ التقييم	المجموع		أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة						
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦):						
سندات مدرجة	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١٧٩,٨٠٦,١١٠		١٧٩,٨٠٦,١١٠	–	–
سندات غير مدرجة	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٧,٣٣٦,٨٩٩		–	–	٧,٣٣٦,٨٩٩
سندات خزينة أردنية	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٥,٤٨٩,٨٩٠		–	–	٥,٤٨٩,٨٩٠
إستثمارات عقارية (إيضاح ٨)	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١,٠٩٣,٩٠٥		–	–	١,٠٩٣,٩٠٥

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
	تاريخ التقييم	المجموع	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح ٦):					
سندات مدرجة	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١٩٦,٦١٦,٣٦٩	١٩٦,٦١٦,٣٦٩	–	–
سندات غير مدرجة	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٤,٨٩١,٢٦٦	–	–	٤,٨٩١,٢٦٦
سندات خزينة أردنية	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥,٤٨٥,٠٤٠	–	–	٥,٤٨٥,٠٤٠

٢٥. القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية حسب تصنيفها في القوائم المالية:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٣٢,٧٥١,٥٨٦	٤,٣٨٤,٨٤٣	٣٢,٧٥١,٥٨٦	٤,٣٨٤,٨٤٣
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦	١٠٣,٦٢٥	٣٦,٠٧٦	١٠٣,٦٢٥
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٧٤٥,٥٠٧	٣,٣٣٦,٣٤٤	٣,٧٤٥,٥٠٧	٣,٣٣٦,٣٤٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢	٢٠٢,٢٠٩,٢٨٢	١٩٢,٦٣٢,٨٩٩	٢٠٦,٩٩٢,٦٧٥
موجودات مالية أخرى	١,٤٤٩,١٠٣	١,٥٨٥,٢٣٥	١,٤٤٩,١٠٣	١,٥٨٥,٢٣٥
	٢٢٨,٥٣٤,٧٤٤	٢١١,٦١٩,٣٢٩	٢٣٠,٦١٥,١٧١	٢١٦,٤٠٢,٧٢٢
مطلوبات مالية				
مطلوبات متعلقة بعقود الايجار	–	١٤٠,٣٨٣	–	١٤٠,٣٨٣
مطلوبات مالية أخرى	٩,٤٥٨	٥٦٠,٨٨٣	٩,٤٥٨	٥٦٠,٨٨٣
	٩,٤٥٨	٧٠١,٢٦٦	٩,٤٥٨	٧٠١,٢٦٦

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للأرصدة والودائع لدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ورسوم الاشتراكات المستحقة والوجودات المالية الأخرى ومطلوبات متعلقة بعقود الايجار والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة المدرجة في أسواق مالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة غير المدرجة في أسواق مالية التي لا يوجد لها أسعار سوقية بالكلفة بعد تنزيل خسائر التدني (إن وجدت) لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق.

٢٦. أمور أخرى

قامت المؤسسة خلال عام ٢٠١٧ بتوقيع اتفاقية مع البنك الألماني للتنمية (البنك) بقيمة ١٠ مليون يورو، حيث قام البنك الالماني للتنمية بتسديد مبلغ ٩,٠٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي) من قيمة المنحة من مساهمة وزارة المالية في رأسمال المؤسسة نيابة عنها. كما سيقوم البنك بتقديم دعم فني للمؤسسة بالرصيد المتبقي من المنحة بقيمة ٩٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١,٠٩٠,١١٩ دولار أمريكي)، تم توقيع اتفاقية منفصلة مع شركة استشارية بالخصوص، وتم خلال العام شراء أجهزة مكتبية، أنظمة حاسوب، برامج وشبكات للمؤسسة من خلال الشركة الاستشارية بقيمة ١٧٢,٠٤٦ دولار أمريكي (إيضاح٧و١٠). بلغت اجمالي قيمة المبالغ المحوّلة للشركة الاستشارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مبلغ ٥١٤,٣٨٢ يورو و٣٦٦,٩٦٩ يورو، بالتوالي (أي ما يعادل ٥٨٢,٢٨٠ دولار أمريكي و٤٢١,٠٩٤ دولار أمريكي).

٢٧. إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تنجم عن الأدوات المالية هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يقوم مجلس إدارة المؤسسة بالمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية والتي تشمل الأرصدة لدى البنوك والأرصدة والودائع لدى سلطة النقد ورسوم الاشتراكات المستحقة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والموجودات المتداولة الأخرى، فإن تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تنتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته وهي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

فيما يلي بنود الموجودات المعرضة لمخاطر الائتمان بعد تنزيل مخصص خسائر الإئتمانية:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٣٢,٧٥٠,٩٧٦	٤,٣٨٤,٢٨٧
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦	١٠٣,٦٢٥
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٧٤٥,٥٠٧	٣,٣٣٦,٣٤٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢	٢٠٢,٢٠٩,٢٨٢
موجودات مالية أخرى	١,٤٤٩,١٠٣	١,٥٨٥,٢٣٥
	٢٢٨,٥٣٤,١٣٤	٢١١,٦١٨,٧٧٣

توضح الجداول الواردة أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة الموجودات المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل منها:

٢٠٢١	إجمالي التعرض			الخسائر الإئتمانية المتوقعة			نسبة تغطية المخصصات		
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٣٣,٢٣٧,٣٨٧	–	–	٤٨٦,٤١١	–	–	١.٤٦٪	–	–
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦	–	–	–	–	–	–	–	–
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٧٤٥,٥٠٧	–	–	–	–	–	–	–	–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٩٠,٨٧٥,٣١٩	–	–	٣٢٢,٨٤٧	–	–	٠.١٧٪	–	–
موجودات مالية أخرى	١,٤٤٩,١٠٣	–	–	–	–	–		–	–
المجموع	٢٢٩,٣٤٣,٣٩٢	–	–	٨٠٩,٢٥٨	–	–	٠.٣٥٪	–	–

٢٠٢٠	إجمالي التعرض			الخسائر الإئتمانية المتوقعة			نسبة تغطية المخصصات		
	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٤,٤٣٧,٠٥٧	–	–	٥٢,٧٧٠	–	–	١.١٩٪	–	–
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٠٣,٦٢٥	–	–	–	–	–	–	–	–
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٣٣٦,٣٤٤	–	–	–	–	–	–	–	–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣	–	–	٢٨٣,٨٠١	–	–	٠.١٤٪	–	–
موجودات مالية أخرى	١,٥٨٥,٢٣٥	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٢١١,٩٥٥,٣٤٤	–	–	٣٣٦,٥٧١	–	–	٠.١٦٪	–	–

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

٢٠٢١	داخل فلسطين	الأردن	دول عربية	أوروبا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٣٢,٤٨٥,٢٥٦	–	–	٧٥٢,١٣١	–	٣٣,٢٣٧,٣٨٧
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦	–	–	–	–	٣٦,٠٧٦
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٧٤٥,٥٠٧	–	–	–	–	٣,٧٤٥,٥٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٧,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٠٩٤,٠٨٦	٥٧,٧٧٣,٥٧٦	١٨,٥٢٥,٢٨٣	٩٦,٩٨٢,٣٧٤	١٩٠,٨٧٥,٣١٩
موجودات مالية أخرى	٩٠,٥٨٣	٢٠٦,٤٨٩	٢٨٧,٠٧٦	١٣٣,٨٧٦	٧٣١,٠٧٩	١,٤٤٩,١٠٣
المجموع	٤٣,٨٥٧,٤٢٢	١٠,٣٠٠,٥٧٥	٥٨,٠٦٠,٦٥٢	١٩,٤١١,٢٩٠	٩٧,٧١٣,٤٥٣	٢٢٩,٣٤٣,٣٩٢

٢٠٢٠	داخل فلسطين	الأردن	دول عربية	أوروبا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	٣,٩١٢,٧٦٤	–	–	٥٢٤,٢٩٣	–	٤,٤٣٧,٠٥٧
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١٠٣,٦٢٥	–	–	–	–	١٠٣,٦٢٥
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٣٣٦,٣٤٤	–	–	–	–	٣,٣٣٦,٣٤٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,١٢١,٥٧١	١٣,٣٥٣,٦٦١	٢٥,٤٧١,٩٥٩	١٤٨,٥٤٥,٨٩٢	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣
موجودات مالية أخرى	٦,٧٦٩	٢٠٥,٥٥٢	٨٦,٦٥٧	٢٥٤,٦١٩	١,٠٣١,٦٣٨	١,٥٨٥,٢٣٥
المجموع	١٢,٣٥٩,٥٠٢	١٠,٣٢٧,١٢٣	١٣,٤٤٠,٣١٨	٢٦,٢٥٠,٨٧١	١٤٩,٥٧٧,٥٣٠	٢١١,٩٥٥,٣٤٤

فيما يلي توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠:

٢٠٢١	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	٤٣,٨٥٧,٤٢٢	–	–	٤٣,٨٥٧,٤٢٢
الأردن	١٠,٣٠٠,٥٧٥	–	–	١٠,٣٠٠,٥٧٥
دول عربية	٥٨,٠٦٠,٦٥٢	–	–	٥٨,٠٦٠,٦٥٢
أوروبا	١٩,٤١١,٢٩٠	–	–	١٩,٤١١,٢٩٠
أخرى	٩٧,٧١٣,٤٥٣	–	–	٩٧,٧١٣,٤٥٣
المجموع	٢٢٩,٣٤٣,٣٩٢	–	–	٢٢٩,٣٤٣,٣٩٢

٢٠٢٠	المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	٢٠٢١
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	١٢,٣٥٩,٥٠٢	–	–	١٢,٣٥٩,٥٠٢
الأردن	١٠,٣٢٧,١٢٣	–	–	١٠,٣٢٧,١٢٣
دول عربية	١٣,٤٤٠,٣١٨	–	–	١٣,٤٤٠,٣١٨
أوروبا	٢٦,٢٥٠,٨٧١	–	–	٢٦,٢٥٠,٨٧١
أخرى	١٤٩,٥٧٧,٥٣٠	–	–	١٤٩,٥٧٧,٥٣٠
المجموع	٢١١,٩٥٥,٣٤٤	–	–	٢١١,٩٥٥,٣٤٤

تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
التصنيف الائتماني	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع الخاص:		
من A- إلى AAA	١٤٦,٧٣٦,٩٨٥	١٥٨,٤٣٥,٠٣٢
من B- إلى BBB+	٣١,١٣٧,٥٨٩	٣٣,٥٥٦,٧٢٨
غير مصنفة _سندات محلية	٧,٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
البنك المركزي الأردني	٥,٥٠٠,٧٤٥	٥,٥٠١,٣٢٣
المجموع	١٩٠,٨٧٥,٣١٩	٢٠٢,٤٩٣,٠٨٣

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق توفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها المحتملة ولتمويل نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية. باستثناء مخصص تعويض نهاية الخدمة، فإن معظم مطلوبات المؤسسة المالية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القوائم المالية.

فيما يلي تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
	سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات			–	
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٣٢,٧٥١,٥٨٦	–	–	٣٢,٧٥١,٥٨٦
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٦,٠٧٦	–	–	٣٦,٠٧٦
رسوم اشتراكات مستحقة	٣,٧٤٥,٥٠٧	–	–	٣,٧٤٥,٥٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣١,٥٤١,٢٤٢	١٥٩,٠١١,٢٣٠	–	١٩٠,٥٥٢,٤٧٢
ممتلكات ومعدات	–	–	٢٠٣,٢٤١	٢٠٣,٢٤١
استثمارات عقارية	–	–	١,١١٣,٢٧٢	١,١١٣,٢٧٢
حق استخدام الأصول	–	–	–	–
موجودات غير ملموسة	–	–	٢٩,٥٦٩	٢٩,٥٦٩
موجودات مالية أخرى	١,٤٧٧,٨٠٠	–	–	١,٤٧٧,٨٠٠
مجموع الموجودات	٦٩,٥٥٢,٢١١	١٥٩,٠١١,٢٣٠	١,٣٤٦,٠٨٢	٢٢٩,٩٠٩,٥٢٣
المطلوبات				
مخصص نهاية الخدمة	–	٣٠٣,١٨٥	–	٣٠٣,١٨٥
مطلوبات متعلقة بعقود الايجار	–	–	–	–
مطلوبات مالية أخرى	٢٠١,٠٨٤	–	–	٢٠١,٠٨٤
مجموع المطلوبات	٢٠١,٠٨٤	٣٠٣,١٨٥	–	٥٠٤,٢٦٩
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	–	–	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك إسلامية	–	–	٣٠,٩٣٢,١٩٦	٣٠,٩٣٢,١٩٦
احتياطي بنوك تجارية	–	–	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤
مجموع حقوق الملكية	–	–	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٠١,٠٨٤	٣٠٣,١٨٥	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤	٢٢٩,٩٠٩,٥٢٣
فجوة الاستحقاق	٦٩,٣٥١,١٢٧	١٥٨,٧٠٨,٠٤٥	(٢٢٨,٠٥٩,١٧٢)	–
الفجوة التراكمية	٦٩,٣٥١,١٢٧	٢٢٨,٠٥٩,١٧٢	–	–

مخاطر العملات الأجنبية

يمثل الجدول التالي حساسية قائمة الدخل والدخل الشامل للتغيرات الممكنة المعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي، مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة. إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات الأجنبية مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

٢٠٢١	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على قائمة الدخل والدخل الشامل دولار أمريكي
الشيقل الإسرائيلي	١٠	١٣٧,٧٣٥

٢٠٢٠	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على قائمة الدخل والدخل الشامل دولار أمريكي
الشيقل الإسرائيلي	١٠	١٢٧,٥٢٨

مخاطر أسعار الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل والدخل الشامل للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغيرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	٢٠٢١		٢٠٢٠	
العملة	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل والدخل الشامل)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل والدخل الشامل)
دولار امريكي	١٠	٤٠,٠٠٨	١٠	٧٩,٧٠٨

٢٨. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المؤسسة هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط المؤسسة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الأوضاع الاقتصادية. يتألف رأسمال المؤسسة من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والتي بلغت ٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مقابل ٢١٢,٠٢٢,٤٤٣ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

٢٩. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية نشبت حرب بين أوكرانيا وروسيا والتي أثرت على التجارة والخدمات اللوجستية العالمية. قامت إدارة المؤسسة بدراسة الأثر الناتج عن هذه الحرب على أنشطة المؤسسة الخارجية، حيث تعتقد إدارة المؤسسة أنه لا يوجد تأثير مباشر باستثناء تأثر القيمة السوقية لبعض استثمارات المؤسسة الخارجية.

لا يزال مدى وفترة هذه الآثار غير واضح ويعتمد على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بدقة في الوقت الحالي، وبالتالي لم تتمكن المؤسسة من تقدير حجم الأثر المحتمل بتاريخ اعتماد القوائم المالية. علماً بأنه قد يكون للتطورات المستقبلية أثر على النتائج المالية المستقبلية والتدفقات النقدية والوضع المالي واستثمارات المؤسسة والتغير في أسعار الفوائد عالمياً.

٣٠. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

تمارس المؤسسة أنشطتها في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المؤسسة لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.